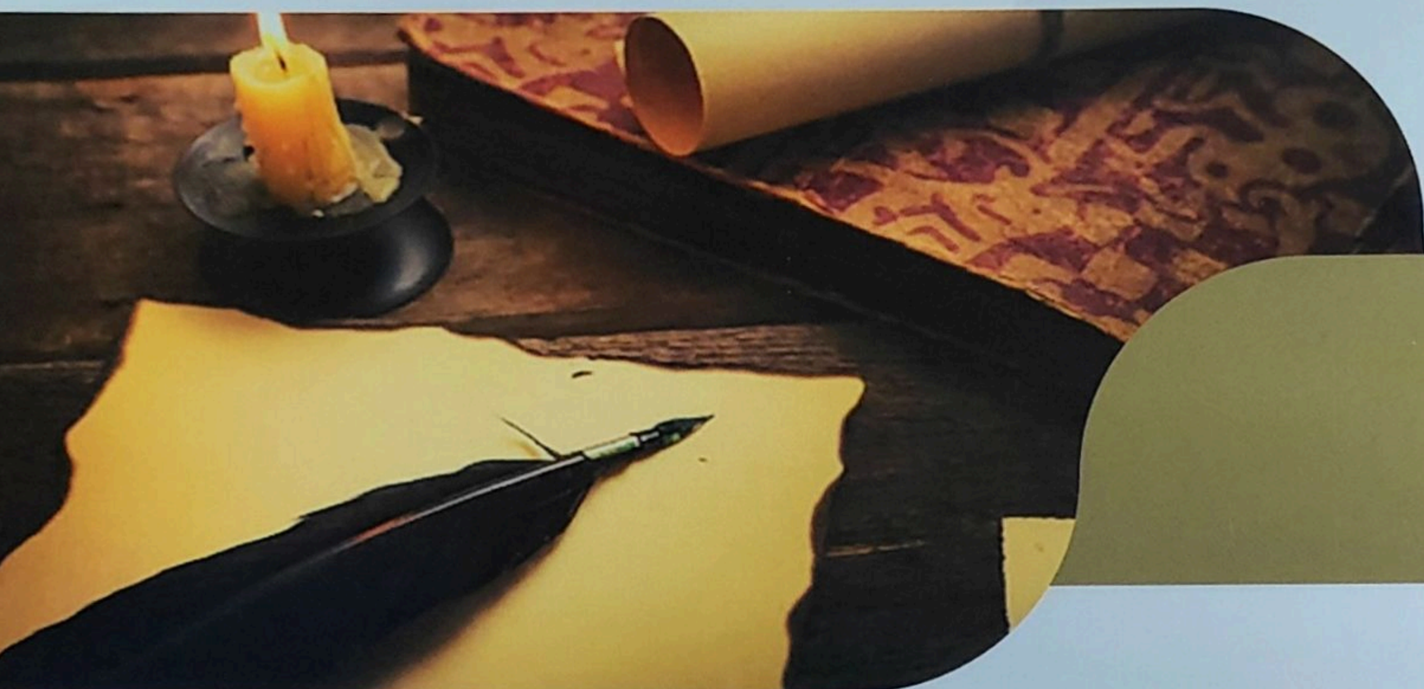
بُحوثٌ فقهيَّة مُحَكَّمة



فِقهُ المَدْح

في الشَّريعَةِ الإسلامِيَّةِ

أ. د. فيصل بن سعيد بالعمش

أستاذ الفقه الإسلاميِّ بقسم الشَّريعة
والدِّراسات الإسلاميَّة بجامعة الملك عبدالعزيز




فِقهُ المَدْح
فِي الشَّرِيعَةِ الإِسلامِيَّةِ
أ. د. فيصل بن سعيد بالعمش



ح فيصل بن سعيد بن عبدالله بالعمش ، 1444

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بالعمش ، فيصل بن سعيد بن عبد الله

فِقهُ المدحِ في الشريعَةِ الإسلامِيَّةِ

فيصل بن سعيد بن عبد الله بالعمش – ط 1 – مكة المكرمة ، 1444 هـ

74 ص؛ 15×21 سم

ردمك: 978-603-04-3911-9

1- المديح 2- الشريعة الإسلامية أ. العنوان

ديوي 212.3 1444/5844

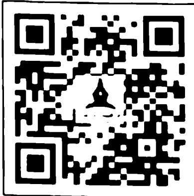
رقم الإيداع: 1444/5844

ردمك: 978-603-04-3911-9



الطبعة الأولى

(1444هـ – 2023م)



dar.taibagreen123 | dar.taiba

@dar_tg | dar_tg

dartaibagreen@gmail.com | yyy.01@hotmail.com

012 556 2986 | 055 042 8992

مكة المكرمة - العزيزية - خلف مسجد فقيه



بُحوثٌ فقهيَّة مُحَكَّمة

فِقهُ المَدْح

في الشَّريعَةِ الإسلامِيَّةِ

أ. د. فيصل بن سعيد بالعمش

أستاذ الفقه الإسلاميّ بقسم الشَّريعة
والدِّراسات الإسلاميَّة بجامعة الملك عبدالعزيز







بسم الله الرحمن الرحيم



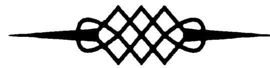


نُشــر هذا البحث

في حوليَّــة مركز البحوث والدِّراسات الإسلاميَّــة

بكليَّــة دار العلوم بجامعــة القاهــرة

عــام: [١٤٣٣هـ].





المقدّمـة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه، كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، والصَّلاة والسَّلام علىٰ سيِّد المرسلين وخاتم النَّبيِّين، محمَّدٍ الهادي الأمين، وعلىٰ أصحابه الغُرِّ الميامين، وعلىٰ من تبعهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدِّين.

أمَّا بعد:

فقد بعث اللهُ تعالىٰ نبيَّه الكريم ﷺ مربّيًا ومعلِّمًا، وهاديًا للنَّاس وناصحًا، وموجِّهًا لكريم الأخلاق وجميل القِيَم، وقد أخبر ﷺ عن ذلك بقوله: «إنَّما بُعثت لأتمِّم صالحَ الأخلاق»[1].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٨٩٣٩، ٢/ ٣٨١)، والحاكم في المستدرك في كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، باب ذكر أخبار سيد المرسلين وخاتم النبيين (٤٢٢١، ٢/ ٦٧٠). وقال الحاكم: (هذا حديثٌ صحيحٌ، علىٰ شرط مسلمٍ، ولم يخرِّجاه)، وقد أخرجه مالكٌ في موطَّئه بلاغًا، وقال ابن عبد البرِّ في التَّمهيد (٢٤/ ٣٣٣): (وهذا الحديث يتَّصل من طرُقٍ صحاحٍ عن أبي هريرة، وغيره، عن النَّبيِّ ﷺ).

فكأنَّ هذه الرِّسالة الخاتمة التي عمَّت آفاق الأرض ونشرَت نُورَها عبر الدُّنيا وخلد التَّاريخ أعظم سيرةٍ لصاحبها، كأنَّها لا تنشُدُ أكثر من تدعيم الأخلاق الفاضلة، والتَّعامل الحسن بين النَّاس. ويجهل كثيرٌ من عامَّة المسلمين أهميَّة الأخلاق في الإسلام، في حين ينصبُّ اهتمامُهم على العبادات المحضة من؛ صلاةٍ، وصيامٍ، ونحو ذلك، مهملين أمرًا من أعظم الأمور التي دعَا إليها الإسلام، بل ربَّما كان أمر الأخلاق أعظم من نافلة الصِّيام والصَّلاة، إذ يقول ﷺ: «مَا مِن شَيءٍ أثقلُ في ميزانِ العبدِ يومَ القيامةِ من خُلُقٍ حسَنٍ»(١)، وقال ﷺ: «إنَّ المؤمنَ ليُدركُ بحُسنِ خُلُقِه درجةَ الصَّائِمِ القَائِمِ»(٢).

لذا أحببتُ أن أتناول خُلقًا من الأخلاق التي يكثُر انتشارُها بين النَّاس، ألا وهو المدح، إذ وجدت أنَّ كثيرًا من النَّاس يجهل أنَّ للمدح أحكامًا شرعيَّةً، وأنَّ المدح يمكن أن يكون مرغوبًا، ويمكن أن يكون محظورًا، كما يظهر تساهُلُ كثيرٍ من النَّاس في هذا

---

(١) أخرجه الترمذيُّ في سننه في كتاب البرِّ والصِّلة، باب ما جاء في حُسن الخُلُق (٢٠٠٢، ٤/ ٣٦٢). وقال: (وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأدب، بابٌ في حُسن الخُلُق (٤٧٩٨، ٤/ ٢٥٢). وقال الحاكم في المستدرك (١/ ١٢٨): (هذا حديثٌ على شرط الشَّيخين، ولم يخرِّجاه).

الباب رغم خطُورتِه.

وأخيرًا، فهذا جهدٌ بشريٌّ، فما كان فيه من صوابٍ فمن الله، فالحمد له علىٰ كرمِه، وإنعامِه، وعظيمِ فضلِه، وجزيلِ امتنانِه، وما كان فيه من خطأ فمن العبد القاصرِ الفقيرِ إلىٰ رحمة الله وعفوه، راجيًا منه أن يتقبَّل هذا العملَ ويجعلَه ذُخرًا لكلِّ من أسهم فيه، وأعان عليه، يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلا من أتىٰ الله بقلبٍ سليمٍ.

۞ أهميَّـــة الموضــوع:

تكمُنُ أهميَّة الموضوع في النِّقاط التَّالية:

(١) خطورة أمر مدح المسلم لأخيه، خاصَّةً إذا كان مدحُه له في وجهه، وتساهُلُ النَّاس في ذلك.

(٢) تساهُل بعض الفضلاء في مدح أنفسهم، والثَّناء عليها دون حاجةٍ لذلك.

(٣) تساهُل كثيرٍ من المسلمين في مدح الكافرين، وتجاوُزِهم في ذلك.

(٤) تفشِّي ظاهرةُ مدحِ المسئولين وغياب النَّصيحةِ.

(٥) ظهور وسائل جديدةٍ للمدح، وتفشِّيه في العصر الحديث

من خلال الكتب المطبوعة، والقنوات الفضائيَّة، ومواقع التَّواصل عبر الإنترنت.

۞ إجراءات البحث:

(١) الآيات الواردة في البحث أعزوها بذكر السُّورة، ورقم الآية.

(٢) الأحاديث الواردة في البحث أعزوها بذكر مصدرها، ووصف موقعها، بذكر الكتاب، والباب، والرَّقم، والجزء، والصَّفحة متىٰ وجدتُ كلَّ ذلك أو بعضَه، فإن وجدتُها في صحيح البخاريِّ، أو صحيح مسلمٍ، أو كليهما اكتفيت بذلك، وإلا فإني أبحثُ في السُّنن الأربعة، فإن وجدتُ الحديث فيها اكتفيتُ ولا أتعدَّاها إلا لزيادة فائدةٍ، فإن لم أجد الحديثَ في الصَّحيحين، ولا في السُّنن الأربعة أنتقِلُ إلىٰ الكتُب الحديثيَّة الأخرىٰ، ثمَّ إن وجدتُ أحدًا من العلماء حكم علىٰ الحديث ذكرتُ ذلك.

(٣) جلُّ المسائل التي تعرَّضتُ لها لم يتكلَّم فيها الفقهاء في كتبهم، وإنما اعتنىٰ بها المفسِّرون في تفاسيرهم، وشرَّاحُ الحديث في شروحهم، لذا وثَّقتُ أقوالَ كلِّ من وجدتُ له قولًا فيها من كتابه.

۞ خطَّـة البحث:

تشتمل الخطّة على مقدَّمةٍ، فتمهيدٍ، فثلاثة مباحث، ثمَّ خاتمةٍ.

◊ **المقدّمة:** وتشملُ: (أهميَّة الموضوع، الدِّراسات السَّابقة، إجراءات البحث، خطَّة البحث).

◊ **التمهيد:** تعريف المدح، والفرق بينه وبين الحمد.

◊ **المبحث الأوَّل:** مدح رسول الله ﷺ.

◊ **المبحث الثَّاني:** مدح المسلم لغيره. وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأوَّل: مدح المسلم لأخيه المسلم حالَ حياته.
- المطلب الثَّاني: مدح المسلم لأخيه المسلم بعد مماته.
- المطلب الثَّالث: مدح المسلم للفاسق، أو لغير المسلم.
- المطلب الرَّابع: مدح الجماعة من النَّاس.

◊ **المبحث الثَّالث:** مدح المسلم نفسَه.

الخاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

تمهيد

تعريف المدح، والفرق بينه وبين الحمد

أوَّلًا: تعريف المدح:

المدح في لغة العرب: ضدُّ الذَّمِّ والهجاء، ويعني: (حسنَ الثَّناءِ)[١]، جاء في مقاييس اللغة: (الميمُ والدَّالُ والحاءُ أصلٌ صحيحٌ، يدُلُّ على وصف محاسنَ، بكلامٍ جميلٍ)[٢].

ثانيًا: الفرق بين المدح والحمد.

فرَّق أهلُ العلم بين المدحِ والحمدِ بفروقٍ كثيرةٍ، أُبيِّن هنا أهمَّ هذه الفروق ممَّا يتعلَّق ببحثنا هذا، حيث ذكر الرَّازيُّ في تفسيره أنَّ المدح أعمُّ من الحمد، فقال: (اعلم أنَّ المدح أعمُّ من الحمد...؛ لأنَّ المدحَ يحصُلُ للعاقل ولغير العاقل، ألا ترى أنَّه كما يحسنُ مدحُ الرَّجل العاقل على أنواع فضائله، فكذلك قد

(١) انظر: "لسان العرب" لابن منظور، ٢/ ٥٨٩، مادة (مدح).

(٢) "مقاييس اللغة"، لابن فارس، ٥/ ٣٠٨، مادة (مدح).

يُمدحُ اللؤلؤ لحُسنِ شكله ولطافة خِلْقتِه، ... وأمَّا الحمدُ: فإنَّه لا يحصُل إلا للفاعل المختار على ما يصدُرُ منه من الإنعامِ والإحسان، فثبت أنَّ المدحَ أعمُّ من الحمد)[١].

وقال ابنُ القيِّم: (فالصَّوابُ في الفرق بين الحمد والمدح أن يُقال: الإخبار عن محاسن الغير؛ إمَّا أن يكون إخبارًا مجرَّدًا من حبٍّ وإرادةٍ، أو مقرونًا بحبِّه وإرادته، فإن كان الأوَّل فهو المدح، وإن كان الثَّاني فهو الحمد، فالحمدُ إخبارٌ عن محاسنِ المحمُودِ مع حُبِّه وإجلاله وتعظيمه)[٢].

وقال الفيروزآباديُّ: (المدح يُقال فيما يكون من الإنسان باختياره، وممَّا يُقال منه وفيه بالتَّسخير، فقد يمدح الإنسان بطول قامته وصباحة وجهه، كما يمدح ببذل ماله وسخائه وعلمه، والحمدُ يكون في الثَّاني دون الأوَّل)[٣].

فخلاصةُ القول أنَّ المدحَ لا يقتضي محبَّة الممدوح، كما أنَّه يكون فيما فعله الممدوح باختياره، أو فيما هو فيه بغير اختياره، بخلاف الحمدِ في الأمرين.

---

(١) "التَّفسير الكبير"، للرازي، ١٢/ ١١٨.

(٢) "بدائع الفوائد" لابن القيم، ٢/ ٣٢٥.

(٣) "بصائر ذوي التَّمييز"، للفيروزآبادي، ٢/ ٤٩٩.

المبحثُ الأوَّلُ

مدح رسول الله ﷺ

لا شكَّ أنَّ مدح الرَّسول ﷺ يُعدُّ من فضائل الأعمال، ومما يَنالُ به المسلم الأجرَ عند الله تعالىٰ، إذْ لا خلاف أنَّه ﷺ أكرمُ البشر، وسيِّدُ ولد آدم، وأفضلُ النَّاس منزلةً عند الله، وأعلاهم درجةً، وأقربهم زلفَىٰ، ومدحه ﷺ ليس كمدح غيره من البشر ممن يُخاف عليه التَّغيُّر والعجب، فقد مدحه ربُّه ﷻ في كتابه العظيم فقال: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم:٤]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح:٤]، وكذلك مُدِح ﷺ من أصحابه وغيرهم، بحضرته وبغيرها، شعرًا ونثرًا، حيًّا وميِّتًا، وصُنِّفت في مدائحه كتُبٌ كثيرةٌ.

وقد مدحه كعبُ بنُ زُهيرٍ في المسجد في لاميَّته المشهورة التي مطلعُها:

بانَتْ سُعاد فقَلبي اليومَ متبولُ   متيَّمٌ إثرها لم يُفدَ مكبُولُ

إلى أن قال:

إنَّ الرَّسـولَ لنُـورٌ يُستضـاءُ بـه مهنَّدٌ مـن سُيوفِ اللهِ مسلُولُ(١)

إلا أنَّ جواز مدحِه ﷺ مقيّدٌ بعدم الإطراء، لنهيه ﷺ عن ذلك في الحديث: «لا تطروني كما أَطرَت النَّصارىٰ ابنَ مريمَ، فإنَّما أنا عبده، فقولوا: عبد الله ورسوله»(٢). ومعناه: (لا تصفوني بما ليس فيَّ من الصِّفات، تلتمسون بذلك مدحي، كما وصفت النَّصارىٰ عيسىٰ بما لم يكن فيه، فنسبوه إلىٰ أنَّه ابن الله فكفروا بذلك وضلُّوا، وهذا يقتضي أنَّ مَن رفع أمرًا فوق حدِّه وتجاوز مقدارَه بما ليس فيه فمعتدٍ آثمٌ؛ لأنَّ ذلك لو جاز في أحدٍ لكان أولىٰ الخَلقِ بذلك رسولُ الله ﷺ)(٣).

ومع كونه ﷺ قد أُمِنَت عليه الفتنة من المدح، فقد كان في بعض المواقف يَنهىٰ أصحابَه عن مدحه ليُعلِّمَهم ويُهذِّبَهم، فمن ذلك ما رواه أنسٌ رضي الله عنه أنَّ رجلًا قال: يا محمد، يا سيِّدَنا وابنَ سيِّدِنا، وخيرَنا وابنَ خيرِنا، فقال رسول الله ﷺ: «يا أيُّها النَّاس: عليكم بتقواكم، ولا يستهوينَّكم الشَّيطان، أنا محمد بن عبدِالله،

---

(١) أخرج القصَّة والقصيدةَ الحاكمُ في مستدركه في كتاب معرفة الصَّحابة، باب ذكر كعب وبجير ابني زهير رضي الله عنهما: (٦٤٧٧، ٣/ ٦٧٠) وصحَّحها.

(٢) أخرجه البخاريُّ في صحيحه في كتاب الأنبياء (٣٢٦١، ٣/ ١٢٧١).

(٣) "الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي، ٥/ ٢٤٧.

عبدُالله ورسولُه، والله ما أُحِبُّ أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله ﷻ»[١]. وعن الأسود بن سريع التَّميمي قال قدِمتُ علىٰ نبيِّ الله ﷺ فقلتُ: يا نبيَّ الله قد قلتُ شعرًا ثَنَيتُ فيه علىٰ الله ﷻ ومدَحتُك، فقال: «أمَّا ما أثنيتَ علىٰ الله تعالىٰ فهَاتِه، وما مدحتني به فدَعْه»[٢].

وفي الحديث أنَّ وفد بني عامرٍ انطلقوا إلىٰ النَّبيِّ ﷺ فقالوا له: أنت سيِّدُنا. فقال: «السَّيِّد اللهُ ﷻ». فقالوا: وأفضلُنا فضلًا، وأعظمُنا طَولًا. فقال: «قولوا بقولكم، أو بعض قولكم، ولا يستجرينَّكم الشَّيطان»[٣]. أي: (تكلَّموا بما يحضُرُكم من القول، ولا تسجعُوا،

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ١٥٣). قال ابن مفلح في "الآداب الشَّرعيَّة" ٣/ ٤٣٩: (حديثٌ جيِّد الإسناد).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٦٥٧٦، ٣/ ٧١٢)، وقال: (حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرِّجاه)، وأعلَّه غيره بالإرسال، ورواه الطَّبريُّ في "تهذيب الآثار" ١/ ٨٥ وجاء في روايته أنَّه ﷺ قال: «هاتِ، وابدَأ بمدحَةِ الله ﷻ»، وأخرجه البخاريُّ في "الأدب المفرد" ١/ ١٢٥، وفيه أنَّ الأسود قال: أتيت النَّبيَّ ﷺ فقلتُ: يا رسول الله قد مدحتُ الله بمحامد وَمِدَحٍ، وإيَّاك. فقال: «أمَّا إنَّ ربَّك يحبُّ الحمد، فجعلت أُنشِدُه».

(٣) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأدب، باب في كراهية التَّمادح (٤٨٠٦، ٤/ ٢٥٤) من حديث مطرف بن عبدالله بن الشّخير عن أبيه عن النَّبيِّ ﷺ. قال العظيم آبادي في عون المعبود (١٣/ ١١٢): (إسناده صحيحٌ).

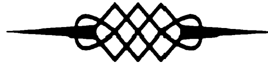
كأنَّما تنطِقُون علىٰ لسان الشَّيطان، وذلك: أنَّ القوم كانوا مدَحُوه، فكره لهم المبالغةَ في المدح، ونهاهم عن ذلك)(١).

وأمَّا مدحه ﷺ لنفسه في بعض الأحاديث، كقوله: «أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يوم القيامَةِ ولا فَخرَ، وبِيَدي لواءُ الحمدِ ولا فَخرَ، وما من نَبِيٍّ يومئذٍ -آدمَ فمن سواه- إلا تحت لوائي، وأنا أوَّلُ من تَنشَقُّ عنه الأرضُ ولا فَخرَ ...»(٢) إلىٰ آخر الحديث، فهو من باب

(١) "جامع الأصول" لابن الأثير ١١/ ٤٩.
وقال ابنُ الأثير كذلك: (وإنَّما منعهم أن يدعُوه سيِّدًا مع قوله: (أنا سيِّد ولد آدم) وقوله يوم حكم بني قريظة: (قومُوا إلىٰ سيِّدكم) يريد سعدَ بنَ معاذ، من أجل أنَّهم حديثو عهدٍ بالإسلام، وكانوا يحسبون أنَّ السِّيادة بالنُّبوَّة هي كأسباب الدُّنيا، وكان لهم رؤساء يعظِّمونهم وينقادُون لأمرهم، ويسمُّونهم السَّادات، فعلَّمهم الثَّناء عليه، وأرشدهم إلىٰ الأدب في ذلك، فقال: «قولوا بقولكم» أي: قولوا بقول أهل دينكم وملَّتِكم، وادعوني نبيًّا ورسولًا، كما سمَّاني الله ﷻ في كتابه، فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ و﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ ﴾، ولا تسمُّوني سيِّدًا، كما تسمُّون رؤساءكم وعظماءكم، ولا تجعلوني مثلهم، فإني لستُ كأحدهم إذ كانوا يسودُونكم في أسباب الدُّنيا، وأنا أسودكم في النُّبوَّة والرِّسالة. أو بعض قولكم: دَعُوا بعضَ قولكم واتركُوه، يُريد بذلك: الاقتصادَ في المقال). "جامع الأصول" لابن الأثير ١١/ ٤٩.

(٢) أخرجه التِّرمذيُّ في كتاب تفسير القرآن، بابٌ ومن سورة بني إسرائيل (٣١٤٨، ٥/ ٣٠٨)؛ وابن ماجه في كتاب الزُّهد، باب ذكر الشَّفاعة (٤٣٠٨، ٢/ ١٤٤٠). قال التِّرمذيُّ: (حسنٌ صحيحٌ)، وصحَّحه الحاكم في المستدرك =

الإخبار عمَّا أكرمه الله تعالىٰ به من الفضل والسُّؤدد، وتحدُّثًا بنعمة الله تعالىٰ عليه، وإعلامًا لأمَّته؛ ليكون إيمانُهم به علىٰ حسبه وموجبه، وليزداد إيمانهم واتِّباعهم له، ولهذا أتبعه بقوله: "ولا فَخرَ" أي: أنَّ هذه الفضيلة التي نلتُها كرامةً من الله لم أَنَلْها من قِبل نفسي، ولا بلغتُها بقوَّتي، فلا أقولُ ذلك إلا معتدًا بالنِّعمة لا فخرًا واستكبارًا، أو أقوله تبليغًا لما أُمِرتُ به لا افتخارًا[1].



= (٢/ ٦٦٠). وجاء عند مسلمٍ في صحيحه بلفظ: «أنا سيِّد وَلَدِ آدمَ يوم القيامة».
وقوله ﷺ: «ولا فَخرَ» أي: إنَّما أقوله معتدًّا بالنِّعمة، لا فَخرًا واستكبارًا، أو: أقوله تبليغًا لما أُمِرتُ به لا افتخارًا. انظر: "شرح السُّنَّة"، للبغوي، ١٣/ ٢٠٦.

(١) انظر: "النِّهاية في غريب الحديث"، لابن الأثير، ٢/ ٤١٧.

المبحثُ الثَّاني

مدحُ المسلمِ لغيرِهِ

۞ المطلب الأوَّل: مدحُ المسلمِ لأخيهِ المسلمِ حالَ حياتِه:

جاء في مدح المسلم لأخيه المسلم أحاديثُ كثيرةٌ، بعضُها ظاهرُه المنعُ من ذلك، وبعضُها ظاهرُه الجوازُ، وفي بعضِها تفصيلٌ.

وقبل الحديث عن الحكم الشَّرعيِّ يجدُرُ بنا أن نعرض هذه الأحاديث، إذ يسهل بعد عرضها تفصيلُ القول في الحكم الشَّرعيِّ.

أوَّلًا: الأحاديثُ الواردةُ في النَّهيِ عن مدحِ المسلمِ لأخيه المسلمِ:

الحديثُ الأوَّل: حديث أبي بكرة ﵁ قال: مدح رجلٌ رجلًا عند رسول الله ﷺ فقال له النَّبيُّ ﷺ: «وَيْحَكَ، قطعتَ عُنقَ صاحبك، قطعتَ عُنقَ صاحبك» مِرارًا، ثمَّ قال: «إذا كان أحدُكم مادحًا صاحبَه لا محالة، فليَقُلْ: أحسبُ فلانًا والله حسيبُه، ولا أزكِّي على الله أحدًا، أحسبُه -إن كان يعلم ذاك- كذا وكذا»(١).

(١) أخرجه البخاريُّ في كتاب الشَّهادات، بابٌ إذا زكَّى رجلٌ رجلًا كفَاه (٢٥١٩، =

والمقصود بقوله ﷺ: «قطعتَ عُنقَ صاحبِك» أي: أهلكتَه بالإطراء والمدح الزَّائد، وتعظيمك شأنه عند نفسه، فإنَّه يعجب بنفسه، فيهلك. وقوله: «والله حسيبُه»، يعني: أنَّ الله يحاسبُه علىٰ أعماله، ويعاقبُه علىٰ ذنُوبِه إن شاءَ(١).

وتكراره ﷺ لقوله: «قطعتَ عُنقَ صاحبِك» فيه مزيدٌ من الزَّجر عن هذا الفعل.

الحديثُ الثَّاني: حديثُ أبي موسىٰ رضي الله عنه قال: سمع النَّبيُّ ﷺ رجلًا يُثني علىٰ رجلٍ ويُطريه في المدحة، فقال: «لقد أهلكتُم -أو قطعتُم- ظهرَ الرَّجُلِ»(٢).

ومعناه كسابقه، وزاد بعض الرُّواة: أنَّه ﷺ قال: «أما إنَّه لو سمعَ ورَضِيَ قولَك ما أفلَحَ»(٣)، وهذه الزِّيادة تدُلُّ علىٰ أنَّ المدحَ

= ٢/ ٩٤٦)، ومسلمٌ في كتاب الزُّهد والرَّقائق، باب النَّهي عن المدح (٣٠٠٠، ٤/ ٢٢٩٦).

(١) انظر: "شرح السُّنَّة"، للبغوي، ١٣/ ١٥٠، "جامع الأصول"، لابن الأثير، ١١/ ٥٢.

(٢) أخرجه البخاريُّ في كتاب الشَّهادات، باب ما يكره من الإطناب في المدح وليقُل ما يعلم (٢٥٢٠، ٢/ ٩٤٧)، ومسلمٌ في كتاب الزُّهد والرَّقائق، باب النَّهي عن المدح (٣٠٠١، ٤/ ٢٢٩٧).

(٣) قال الحافظ العراقيُّ: (في إسنادها عليُّ بن زيدِ بن جدعان متكلَّمٌ فيه). [انظر: "إحياء علوم الدِّين"، وبهامشه: "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار" ١/ ٢٢١].

الواقعَ لم يكُن بحضرة الممدُوح.

الحديثُ الثَّالثُ: حديثُ المقداد بن الأسود ﵁ قال: "أمرنا رسولُ الله ﷺ أن نحثُوَ في وجُوه المدَّاحين التُّراب".

وفي بعض رواياته أنَّ رجلًا جعل يمدح عثمان ﵁، فعمد المقدادُ فجثَا علىٰ ركبتيه، وجعل يحثُو في وجهه الحصَىٰ، فقال له عثمانُ: ما شأنُك؟ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم المدَّاحين فاحثُوا في وجوههم التُّراب»[(١)].

وقد اختُلف في المقصود بحَثْوِ التُّراب، فقيل: هو حَثْوُه فعلًا كما فعل المقدادُ، ورُوي كذلك عن ابن عمر[(٢)].

وأوَّله بعضُهم بتأويلاتٍ عدَّةٍ جمعَها ابنُ حجر العسقلانيُّ فقال: (وللعلماء فيه خمسة أقوال:

أحـدُها: حملـه علـىٰ ظـاهره، واسـتعمله المقـدادُ راوي الحديث.

(١) وكلا الرِّوايتين عند مسلمٍ في صحيحه، في كتاب الزُّهد والرَّقائق، باب النَّهي عن المدح (٣٠٠٢، ٤/ ٢٢٩٧).

(٢) فعن عطاء بن أبي رباح: أنَّ رجلًا كان يمدح رجلًا عند ابن عمر، فجعل ابنُ عمر يحثُو التُّراب نحو وجهه بأصابعه، ثمَّ ذكر الحديث. أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ٩٤).

والثَّاني: الخيبة والحرمان، كقولهم: لمن رجع خائبًا: رجع وكفُّه مملوءةٌ ترابًا.

والثَّالث: قولوا له: بِفِيك التُّراب، والعربُ تستعمل ذلك لمن تكرَهُ قولَه.

والرَّابع: أنَّ ذلك يتعلَّق بالممدوح، كأن يأخذ ترابًا، فيبذُرَه بين يديه، يتذكَّر بذلك مصيرَه إليه، فلا يطغىٰ بالمدح الذي سمعه.

والخامس: المرادُ بحَثْو التُّراب في وجه المادح: إعطاؤه ما طَلَب؛ لأنَّ كلَّ الذي فوق التُّراب ترابُ، وبهذا جزم البيضاويُّ، وقال: شبَّه الإعطاءَ بالحَثْي علىٰ سبيل التَّرشيح والمبالغة في التَّقليل والاستهانة.

قال الطِّيبيُّ: ويحتمل أن يراد دفعه عنه، وقطع لسانِه عن عرضه بما يرضيه من الرّضخ، والدَّافع قد يدفع خصمه بحَثْي التُّراب علىٰ وجهه استهانةً به)[١].

وذهب ابن بطَّال إلىٰ أنَّ حَثْوَ التُّراب لا يكون في وجه كلِّ مادحٍ، وإنَّما اختُصَّ بالمدَّاحين بالباطل، فقال: (المراد به: المدَّاحون النَّاسَ في وجوههم بالباطل، وبما ليس فيهم...، ولم

(١) "فتح الباري"، لابن حجر، ١٠/ ٤٧٧.

يُرِدْ به من مدح رجلًا بما فيه، فقد مُدِح رسولُ الله ﷺ في الشِّعر والخطب والمخاطبة، ولم يَحْثُ في وجه المدَّاحين، ولا أَمرَ بذلك)(١).

ووافقه الخطَّابيُّ بقوله: (المدَّاحون: هم الذين اتَّخذوا مدح النَّاس عادةً، وجعلوه بضاعةً يستأكلون به الممدوح، فأمَّا من مدح الرَّجل على الفعلِ الحسَنِ، والأمرِ المحمودِ يكون منه ترغيبًا له في أمثاله، وتحريضًا للنَّاس على الاقتداء به في أشباهِه، فليس بمدَّاح)(٢).

الحديثُ الرَّابع: حديثُ معاوية رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «إيَّاكم والتَّمادُح، فإنَّه الذَّبحُ»(٣).

قال الغزاليُّ: (وذلك لأنَّ المذبوحَ هو الذي يفتُرُ عن العمل، والمدحَ يوجِبُ الفُتُور، أو لأنَّ المدحَ يُورِثُ العُجبَ والكِبرَ، وهما مهلكان كالذَّبح؛ لذلك شبَّهه به)(٤).

---

(١) "شرح صحيح البخاريِّ"، لابن بطَّال، ٩/ ٢٥٤.
(٢) انظر: "غريب الحديث" للخطَّابي ٢/ ١٦. قالوا: وهو مثل نهيه ﷺ عن ثمن الكلبِ حيث قال: (إذا جاءك يطلبُ ثمنَ الكلب، فاملأْ كفَّه ترابًا).
(٣) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأدب، باب المدح (٣٧٤٣، ٢/ ١٢٣٢)، وحسَّنه البوصيريُّ في "مصباح الزُّجاجة" ٤/ ١١٩.
(٤) "إحياء علوم الدِّين"، للغزالي، ٣/ ١٥٩.

الحديثُ الخامسُ: حديثُ يحيىٰ بنِ جابر أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إذا مدحتَ أخاك في وجهه فكأنَّما أمررت علىٰ حلقِه موسىٰ رميضًا»(١).

الحديثُ السَّادسُ: عن محجن الأسلميِّ قال: رأىٰ رسولُ الله ﷺ رجلًا يُصلِّي، ويسجُدُ، ويركَعُ، فقال لي: «مَنْ هذا؟» فأخذتُ أُطرِيه، فقلتُ: يا رسُول الله، هذا فلانٌ، وهذا فلانٌ، فقال: «أَمسِكْ لَا تُسمِعهُ فتُهلِكهُ»(٢). وفي روايةٍ أنَّ محجنًا قال في ثنائه علىٰ الرَّجل: (هذا من أحسنِ أهلِ المدينةِ)، أو قال: (أكثرِ أهلِ المدينةِ صلاةً).

وأمَّا الآثارُ الواردةُ في أمر المدح والنَّهي عنه عن أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم، وعن تابعيهم فكثيرةٌ جدًّا.

---

(١) أخرجه ابن المبارك في كتابه "الزُّهد" ٢/ ١٤، وأعلَّه الغزاليُّ في الإحياء بالإرسال [٣/ ١٦٠]. وقال ابن الأثير في "النِّهاية في غريب الحديث" ٢/ ٢٦٤ في معنىٰ قوله: (رميضًا): (الرَّميضُ: الحديد الماضي، فعيلٌ، بمعنىٰ: مفعول، من رمض السِّكِّين يرمضه إذا دقَّه بين حجَرين ليرقَّ).

(٢) أخرجه البخاريُّ في الأدب المفرد (٣٤١، ١/ ١٢٤)، والإمام أحمد في مسنده (٤/ ٣٣٨). وقال الهيثميُّ في "مجمع الزَّوائد" ٣/ ٣٠٨: (رجاله رجال الصَّحيح خلا رجاء، وقد وثَّقه ابن حبَّان).

ثانيًا: الأحاديثُ الواردةُ في جوازِ مدحِ المسلمِ لأخيه المسلمِ:

ذكر أهل العلم أحاديث عديدة تدل في ظاهرها علىٰ جواز المدح، إلا أن كل ما وقفت عليه من أحاديث في هذا الباب إنما هو مدح الرسول ﷺ لبعض أصحابه، وكان أكثر من توسَّع في استيعاب هذه الأحاديث النَّوويُّ في كتابه الأذكار(١)، **ومن هذه الأحاديث:**

الحديثُ الأوَّلُ: مدحه ﷺ لأبي بكر في مواطن عدَّة، أبرزُها قوله: «إنَّ أمنَّ النَّاس عليَّ في صحبتِه ومالِه أبو بكر، ولو كنتُ متَّخذًا من أمَّتي خليلًا لاتَّخذت أبا بكرٍ خليلًا»(٢)، وقوله: «اثبُتْ

---

(١) "الأذكار"، للنَّووي، ١/ ٢١٧-٢١٨، حيث قال: (وأمَّا أحاديث الإباحة فكثيرةٌ لا تنحصر؛ لكن نشير إلىٰ أطراف منها)، ثمَّ ذكر جملةً من الأحاديث، ثمَّ قال: (وكلُّ هذه الأحاديث التي أشرتُ إليها في الصَّحيح مشهورةٌ، فلهذا لم أُضِفْها، ونظائرُ ما ذكرناه من مدحه ﷺ في الوجه كثيرةٌ، وأمَّا مدح الصَّحابة والتَّابعين فمن بعدهم من العلماء والأئمَّة الذين يُقتدَىٰ بهم ﷺ أجمعين فأكثرُ من أن تُحصَرَ، والله أعلم).
وذكر شطرًا من هذه الأحاديث ابنُ بطَّال في "شرح صحيح البخاريِّ" ٩/ ٢٥٤.

(٢) أخرجه البخاري في أبواب المساجد، باب الخوخة والممرِّ في المسجد (٤٥٤، ١/ ١٧٧)، ومسلمٌ في كتاب فضائل الصَّحابة، باب من فضائل أبي بكر (٢٣٨٢، ٤/ ١٨٥٤).

أُحُد، فإنَّما عليكَ نبيٌّ، وصِدِّيقٌ، وشهيدانِ»(١).

الحديثُ الثَّاني: مدحه ﷺ لعمر رضي الله عنه بقوله: «دخلتُ الجنَّة فرأيتُ قَصرًا، فقلتُ: لمن هذا؟ قالوا: لعمر. فأردتُ أن أدخُلَه فذكرتُ غيرتَك»(٢). وبقوله لعُمر: «والذي نفسي بيده ما لقِيَكَ الشَّيطانُ سالكًا فجًّا إلا وسلكَ فجًّا غيرَ فجِّك»(٣).

الحديثُ الثَّالثُ: مدحُه ﷺ لعثمان رضي الله عنه بقوله: «ألا أستحِي من رجلٍ تستحِي منه الملائكةُ»(٤).

الحديثُ الرَّابعُ: مدحُه ﷺ لعليٍّ رضي الله عنه بقوله: «أمَا ترضَىٰ أن تكونَ منِّي بمنزلة هارون من موسىٰ، غيرَ أنَّه لا نبيَّ بعدي»(٥).

---

(١) أخرجه البخاريُّ في كتاب فضائل الصَّحابة، باب قول النَّبيِّ ﷺ «لو كنتُ متَّخذًا خليلًا» (٣٤٧٢، ٣/ ١٣٤٤).

(٢) أخرجه البخاريُّ في كتاب فضائل الصَّحابة، باب مناقب عمر بن الخطَّاب، (٣٤٧٦، ٣/ ١٣٤٦). ومسلمٌ في كتاب فضائل الصَّحابة، باب من فضائل عمر بن الخطَّاب (٢٣٩٤، ٤/ ١٨٦٢).

(٣) أخرجه البخاريُّ في كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده (٣١٢٠، ٣/ ١١٩٩). ومسلمٌ في كتاب فضائل الصَّحابة، باب من فضائل عمر بن الخطَّاب (٢٣٩٦، ٤/ ١٨٦٣).

(٤) أخرجه مسلمٌ في صحيحه في كتاب فضائل الصَّحابة، بابٌ من فضائل عثمان بن عفان (٢٤٠١، ٤/ ١٨٦٦).

(٥) أخرجه البخاريُّ في كتاب فضائل الصَّحابة، باب مناقب عليِّ بنِ أبي طالبٍ =

الحديثُ الخامسُ: مدحُه ﷺ للزُّبير بنِ العوَّام بقوله: «إنَّ لكلِّ نبيٍّ حَوَارِيًّا، وَحَوَارِيَّ الزُّبيرُ»(١).

الحديثُ السَّادسُ: مدحُه ﷺ لأبي عبيدةَ بقوله: «هذا أمينُ هذه الأمَّة»(٢).

الحديثُ السَّابع: مدحُه لأشجَّ عبدالقيسِ بقوله: «إنَّ فيك خصلتين يحبُّهما الله تعالىٰ ورسولُه: الحلم، والأناة»(٣).

والأحاديثُ في هذا الباب كثيرةٌ لا تُحصىٰ، ويمكن الوقوفُ عليها في أبواب فضائل الصَّحابة في كتب الحديث، وكلُّها في سياق مدحه ﷺ لبعض أصحابه، أو تبشيرهم بالجنَّة، أو بالأجر، أو نحو ذلك.

= (٣٥٠٣، ١٣٥٩). ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب (٢٤٠٤، ٤/ ١٨٧٠).

(١) أخرجه البخاريُّ في كتاب التَّمنِّي، باب بعث النَّبيِّ ﷺ الزُّبيرَ طليعةً وحدَه (٦٨٣٣، ٦/ ٢٦٥٠). ومسلمٌ في كتاب فضائل الصَّحابة، باب من فضائل طلحة والزُّبير (٢٤١٥، ٤/ ١٨٧٩).

(٢) أخرجه البخاريُّ في كتاب فضائل الصَّحابة، باب مناقب أبي عبيدة (٣٥٣٤، ٣/ ١٣٦٩). ومسلمٌ في كتاب فضائل الصَّحابة، باب من فضائل أبي عبيدة بن الجراح (٢٤١٩، ٤/ ١٨٨١).

(٣) أخرجه مسلمٌ في كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالىٰ (١٨، ١/ ٤٨).

وقد رُوي في فضل مدح المسلم والترغيب فيه أحاديث أخرىٰ لا تثبت[١].

ثالثًا: مذاهبُ العلماءِ في الجمعِ بينَ أحاديثِ النَّهيِ وأحاديثِ الإباحةِ:

اختلف أهلُ العلم في الجمع بين الأحاديث التي تدُلُّ علىٰ تحريم المدح وكراهيته، وبين الأحاديثِ التي تدُلُّ علىٰ الإباحةِ علىٰ أقوال عدَّةٍ، **منها:**

القولُ الأوَّلُ: أنَّ مدحَ المسلم لأخيه المسلم ولو في وجهه جائزٌ إذا لم يكن كذبًا ولم يُبالغ فيه، بشرط كون الممدوح ممَّن يُؤمَن عليه من العجب ونحوه، وذلك إن كان في وجهه أو يعلم أنَّه يبلُغُه.

(١) ومن هذه الأحاديث أنَّه ﷺ قال: «إذا عَلِم أحدُكم من أخيه خيرًا فليُخبره، فإنَّه يزداد رغبةً في الخيرِ» أخرجه الدَّارقطنيُّ في العلل من رواية ابن المسيّب عن أبي هريرة، وقال: لا يصِحُّ عن الزُّهريِّ، وروي عن ابن المسيّب مرسلًا. ومنها: أنَّه ﷺ قال: «إذا مُدِحَ المؤمنُ ربَا الإيمانُ في قلبه» أخرجه الطَّبرانيُّ من حديث أسامة بن زيد بسندٍ ضعيفٍ. انظر: "المغني عن حمل الأسفار"، للحافظ العراقيِّ، ١/ ١٧٧.

وهو قول عددٍ من الأعلام: كالنَّوويِّ[١]، والغزاليِّ[٢]، وابنِ بطَّال[٣]، وابنِ الجوزيِّ[٤]، والعزِّ بنِ عبد السَّلام[٥]، والحافظ العراقيِّ[٦]، والمناويِّ[٧]، وابنِ مفلحٍ[٨]، والعينيِّ[٩]، وغيرِهم، ثمَّ زاد بعضُهم شروطًا أخرىٰ، مثل:

(١) ألا يكون المدحُ بما لا سبيلَ إلىٰ معرفتِه أو تحقُّقه في الممدوح، وخصوصًا المدح بالألفاظ المطلقة التي لا سبيل إلىٰ تيقُّنها[١٠].

---

(١) انظر: "الأذكار"، للنَّووي، ص٢١٦.
(٢) انظر: "إحياء علوم الدِّين"، للغزالي، ٣/ ١٥٩.
(٣) انظر: "شرح صحيح البخاريِّ"، لابن بطَّال، ٩/ ٢٥٤.
(٤) انظر: "الآداب الشَّرعيَّة"، لابن مفلح، ٣/ ٤٣٦.
(٥) انظر: "قواعد الأحكام"، لعزِّ الدِّين بن عبد السَّلام، ٢/ ٢٠٩.
(٦) انظر: "طرح التَّثريب في شرح التَّقريب"، للحافظ العراقيِّ، ٤/ ١٨٢.
(٧) انظر: "فيض القدير"، للمناوي، ١/ ١٨٣.
(٨) انظر: "الآداب الشَّرعيَّة"، لابن مفلح، ٣/ ٤٣٦.
(٩) انظر: "عمدة القاري"، للعيني، ٢٢/ ١٣٢.
(١٠) انظر: "إحياء علوم الدِّين"، للغزالي، ٣/ ١٥٩. حيث قال: (وهذه الآفة تتطرَّق إلىٰ المدح بالأوصاف المطلقة التي تعرف بالأدلَّة، كقوله: إنَّه متَّقٍ، وورعٌ، وزاهدٌ، وخيِّرٌ، وما يجري مجراه، فأمَّا إذا قال: رأيتُه يُصلِّي بالليل، ويتصدَّق، ويحجُّ، فهذه أمورٌ مستيقنةٌ. ومن ذلك قوله: إنَّه عدلٌ، رضًا، فإنَّ ذلك خفيٌّ فلا ينبغي أن يجزم القول فيه إلا بعد خبرة باطنه).

(٢) ألا يكون القصدُ من المدح الإعجابَ والفخرَ، أو النِّفاقَ والرِّياء[١].

(٣) أن يُؤمَنَ علىٰ الممدوحِ الفُتُور[٢].

(٤) ألا يكون المدحُ بأمرٍ متحقِّقٍ في الممدوح؛ لكنَّه به غير معروفٍ[٣].

(٥) أن يقتصِدَ في المدح بما يحقِّقُ الحاجةَ، ولا يتجاوز ذلك[٤].

---

(١) انظر: "إحياء علوم الدِّين"، للغزالي، ٣/ ١٥٩، "شرح صحيح البخاريِّ"، لابن بطَّال، ٩/ ٢٥٥.

(٢) انظر: "إحياء علوم الدِّين"، للغزالي، ٣/ ١٥٩.

(٣) انظر: "تهذيب الآثار"، لابن الأثير، ١/ ٨٦. حيث قال: (فكذلك كلُّ ما كان من أمره معروفٌ به الممدوح، فمدَحَه به مادحٌ بمحضرٍ منه، أو بظهر الغيب، فلا حرج فيه علىٰ المادح، ولا مكروهَ فيه علىٰ الممدوح. وما كان من أمرٍ هو به غير معروفٍ، أو كان المادحُ به فيه كاذبًا، فهو المدح المحظور، والمادح به مذمومٌ). ولعلَّه ذهب إلىٰ ذلك؛ لكون مدح الغير بما ليس معروفًا عنه أقوىٰ في دفعه إلىٰ العجب من مدحه بما هو معروفٌ.

(٤) انظر: "قواعد الأحكام"، لعزِّ الدِّين بن عبدالسَّلام، ٢/ ٢٠٩. حيث قال: (كذلك المدح المباح لا يكثر منه، ولا يتقاعد عن اليسير منه عند مسيس الحاجة، ترغيبًا للممدوح في الإكثار مما مدح به، أو تذكيرًا له بنعمة الله عليه ليشكرها وليذكرها، بشرط الأمن علىٰ الممدوح من الفتنة).

بل ذهب بعضهم إلىٰ استحباب المدح إن ترتَّبَ عليه مصلحةٌ، من زيادةٍ في الخير، وترغيب الغيرِ فيه، وإبرازٍ للقُدوة الحسنةِ، وأُمِنَت معه المفسدةُ.

القولُ الثَّاني: أنَّ المدح المحظورَ هو مدحُ المسلم في وجهه، أو في غَيبتِهِ إذا عُلم أنَّ المدحَ يبلُغُه، وأمَّا ما كان في غيبتِهِ، ولم يعلم أنَّه يبلُغُه فلا حرجَ فيه.

وإليه ذهبَ السَّمرقنديُّ في تفسيره(١)، وهو المنصوصُ في الفتاوىٰ الهنديَّة(٢)، وذهب إليه ابنُ عبدالبرِّ(٣).

القولُ الثَّالثُ: أنَّ مدح المسلم لأخيه مكروهٌ في الجملة.

قال البغويُّ في شرح السُّنَّة: (وفي الجملة: المدحُ والثَّناء علىٰ الرَّجل مكروهٌ؛ لأنَّه قلَّما يسلَمُ المادح من كذبٍ يقولُه في مدحِه، وقلَّما يسلَمُ الممدوحُ من عُجبٍ يدخلُه)(٤).

---

(١) انظر: "تفسير السَّمرقندي" ٣/ ٣٤٥.

(٢) انظر: "الفتاوىٰ الهنديَّة" ٥/ ٣٦٣.

(٣) انظر: "الاستذكار"، لابن عبدالبر، ٧/ ٩٨.

(٤) "شرح السُّنَّة"، للبغوي، ١٣/ ١٥٠.

◊ الأدلَّة ومناقشتها:

أدلَّــة القول الأوَّل:

(١) يمكن أن يُستدلَّ لأصحاب هذا القول بما رواه أبو ذرٍّ رضي الله عنه قال: قلتُ: يا رسولَ الله أرأيتَ الرَّجلَ يعملُ العَملَ من الخيرِ ويحمدُهُ النَّاسُ عَليه؟ قال: «تِلكَ عَاجِلُ بُشرَىٰ المؤمِنِ»(١).

(٢) استدلُّوا كذلك بالأحاديث التي سبق ذكرها في مدح النَّبيِّ ﷺ لبعض أصحابه، وجمعوا بينها وبين أحاديث النَّهي، قال النَّوويُّ: (قال العلماء: وطريق الجمع بين الأحاديث أن يُقال: إن كان الممدوح عنده كمال إيمانٍ، وحسن يقينٍ، ورياضة نفسٍ، ومعرفةٌ تامَّةٌ بحيث لا يفتتن، ولا يغترُّ بذلك، ولا تلعب به نفسه فليس بحرام ولا مكروه، وإن خيف عليه شيء من هذه الأمور كره مدحه كراهة شديدة)(٢).

(٣) واستدلُّوا بأنَّه يجوز الثَّناء علىٰ النَّاس بما فيهم علىٰ وجه الإعلام بصفاتهم؛ لتُعرف لهم سابقتُهم وتقدُّمُهم في الفضل، فيُنزلوا منازلهم، ويُقدَّموا علىٰ من لا يُساويهم، ويُقتدىٰ بهم

---

(١) أخرجه مسلمٌ في صحيحه في كتاب البرِّ والصِّلة، بابٌ إذا أثنىٰ علىٰ الصَّالح فهي بشرىٰ ولا تضرُّه (٢٦٤٢، ٤/ ٢٠٣٤).

(٢) "الأذكار"، للنَّوويِّ ص٢١٦.

في الخير، ولو لم يجُز وصفُهم بالخير والثَّناء عليهم بأحوالهم لم يُعلم أهل الفضل من غيرهم[(١)].

واعتُرض على هذا الاستدلال بأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال فيهم ما قال عن صدقٍ وبصيرةٍ، وكانوا رضي الله عنهم أجلَّ رتبةً من أن يورثهم ذلك كبرًا وعجبًا وفتورًا[(٢)].

كما يمكن أن يقيَّد ذلك بأنَّه كان في مواطن محدَّدةٍ، وبعباراتٍ موجزةٍ، دون إطنابٍ ولا مبالغةٍ.

أدلَّـة القول الثَّاني:

(١) استدلَّ أصحابُ هذا القول بقول الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم:٣٢]، وقالوا معناه: لا يمدح بعضُكم بعضًا، فالله أعلم من يستحقُّ المدح منكم ومن لا يستحقُّه. قال ابنُ كثيرٍ في تفسيره: (فأنزل اللهُ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم﴾ [النساء:٤٩] ... وقيل: نزلت في ذمِّ التَّمادح والتَّزكية)[(٣)].

---

(١) "شرح صحيح البخاريِّ"، لابن بطَّال، ٩/ ٢٥٥.

(٢) انظر: "إحياء علوم الدِّين"، للغزالي، ٣/ ١٦١.

(٣) انظر: "تفسير القرآن العظيم"، ١/ ٥١٢.

(٢) عموم نهيه ﷺ عن المدح، وإنَّما استثنوا ما كان منه في غير الوجه؛ لثبوت مدحه ﷺ لبعض أصحابه.

(٣) ورود بعض الأحاديث الصَّريحة في التَّحذير من المدح في الوجه، كقوله ﷺ لمن مدح أخاه في وجهه: "ويحَكَ، قطعتَ عُنقَ صاحبِك، قطعتَ عُنقَ صاحبِك" مرارًا.

(٤) ما رواه إبراهيم التَّيميُّ عن أبيه قال: كنَّا قعودًا عند عمر بن الخطَّاب، فدخل عليه رجلٌ، فسلَّم عليه، فأثنىٰ عليه رجلٌ من القوم في وجهه، فقال عمرُ: عقرتَ الرَّجلَ عقرَكَ الله، تثني عليه في وجهه في دينِه[1].

أدلَّة القول الثَّالث:

استدلَّ أصحابُ هذا القول بأحاديث النِّهي عمومًا، وأنَّ تحقُّقَ المدح وفقَ الشُّروط التي ذكرها من أجازه قلَّما يكون، إذْ قلَّما يسلم المادح من كذبٍ يقولُه في مدحه، وقلَّما يسلَمُ الممدوحُ من عُجبٍ يدخله[2].

---

(١) أخرجه ابنُ أبي شيبة في مصنَّفه في كتاب الأدب، بابٌ في الرَّجل يمدح الرَّجل (٢٦٢٦٢، ٥/ ٢٩٧). وأخرجه البخاريُّ في الأدب المفرد في باب ما جاء في التَّمادح [٣٣٥، ١/ ١٢٣].

(٢) انظر: "شرح السُّنَّة"، للبغويِّ، ١٣/ ١٥٠.

وقد رُوي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنَّه قال: (لا تعجَل بمدحِ أَحَدٍ ولا بذَمِّه، فإنَّه رُبَّ من يسُرُّك اليومَ يسُوؤك غدًا، ورُبَّ من يُسوؤك اليومَ يُسُرُّك غدًا)[١].

◊ رابعًا: التَّرجيح بين الأقوال:

النَّاظر في أقوال أهل العلم في هذه المسألة يجدُ أنَّ الحكمَ فيها في مجمله مترتِّبٌ علىٰ أمرين هما:

(١) خشية فتنة الممدوح بمدحه، فيدخله العجب والغرور، أو التَّقاعس والفتُور.

(٢) غلبة الكذبِ في مدح المادحين، لا سيَّما عند المبالغة.

فإذا ظننَّا تحقُّق أحد هذين الأمرين في المدح فلا خلاف عندهم في النَّهي عنه، وإذا أمِنَّا عدمَ تحقُّق شيءٍ من ذلك فلا حرج في المدح حينها، لا سيَّما إذا ترتَّب علىٰ المدح منفعةٌ من زيادةٍ في الخير، أو اقتداءٍ بالممدوح، وذلك لأنَّ الذين ذهبوا إلىٰ كراهية المدح إنَّما استدلُّوا بما يحصُلُ فيه من تغيُّر الممدوح وكذب المادح، فإذا أُمن ذلك انتفَت حجَّتُهم، وإن كان تحقُّق الأمن من ذلك أمرٌ بلا شكٍّ عسيرٌ.

---

(١) ذكره الأصبهاني في حلية الأولياء (٤/ ٢٥٠).

كما ينبغي الالتزام عند المدح بالأدب النَّبويِّ الذي علَّمنا إيَّاه النَّبيُّ ﷺ في حديث أبي بكرة الذي سبق ذكره، وفيه: "إذا كانَ أحدُكُم مادِحًا صاحِبَه لا محالَةَ فليقُلْ: أحسبُ فلانًا واللهُ حسِيبُه، ولا أُزكِّي على اللهِ أَحدًا، أحسبُهُ -إن كان يعلم ذاك- كَذَا وكَذَا".

وقد كان دأب السَّلف ﷺ رفض مدح المادحين في الجملة، وإن قبِلُوه فقبولهم له على خلاف الأصل عندهم، وإنَّما يكون ذلك لحاجةٍ أو فائدةٍ، فالإمام أحمدُ ﷺ كان ينهى عن المدح في الوجه، ويعدُّه إفسادًا للممدوح.

روى المروذيُّ قال: (قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: لا يزال الرَّجل يُقال له في وجهه: أحييتَ السُّنَّة. قال: هذا فسادٌ لقلب الرَّجل)(١)؛ لكنَّه قَبِل المدح في موضعٍ أخبر به ابنُه عبدُ الله، حيث قال: (جاء رجلٌ إلى أبي، فذكر أنَّه كان عند بِشرٍ، فذكروه فأثنى عليه بِشرٌ، وقال: لا ينسى الله لأحمدَ صنيعَه، ثبَتَ وثبَّتنا، ولولاه لهلكنا. قال عبدُ الله: ووجه أبي يتهلَّل. فقلتُ: يا أبتِ أليس تكره المدح في الوجه؟ فقال: يا بُنيَّ إنما ذُكرت عند رجلٍ من عباد الله الصَّالحين، وما كان منِّي فحمد صنيعي، وقد قال ﷺ:

(١) انظر: "الآداب الشَّرعيَّة"، لابن مفلح، ٣/ ٤٣٧.

«المؤمنُ مرآةُ المؤمنِ»[(١)])[(٢)].

لكن مدح المسلم في غَيبته إذا علم أنَّ هذا المدح لا يبلغه، ولم يكن فيه كذبٌ، ولا مبالغةٌ فظاهرُه الجواز، بل قد يكون مستحبًّا؛ لما فيه من إبراز القدوة الحسنة، وذلك كمدح العالم بعلمه والرَّجل الصَّالح بصلاحه، والرَّجل الأمين بأمانته، ومدح الخاطب ليزوَّج، ونحو ذلك. إذ هذا مما يكثر حدوثُه بين النَّاس، حيثُ يُسأل المرءُ عن عالمٍ يستفتيه فيُثني علىٰ أحد العلماء ليذهب إليه ويستفيد من علمه.

وكذا من يسأل علىٰ رجلٍ أمينٍ؛ ليأتمنه علىٰ مالٍ أو متاع، فيُثني علىٰ الرَّجل ليأتيه ويضع أمانته عنده، وهكذا.. والمدح في جُلِّ هذه الصُّور لا يبلغ الممدوحَ في الغالب.

بل ربما كان المدحُ مأمورًا به في بعض الصُّور، كمدح الرَّجل

---

(١) أخرجه التِّرمذيُّ في كتاب البرِّ والصِّلة، باب ما جاء في شفقة المسلم علىٰ المسلم (١٩٢٩، ٤/ ٣٢٥)، وأبو داود في كتاب الأدب، بابٌ في النَّصيحة والحياطة (٤٩١٨، ٤/ ٢٨٠). وضعَّفه التِّرمذيُّ وقال: (وفي الباب عن أنسٍ)، قال المباركفوريُّ في "تحفة الأحوذيِّ" ٦/ ٤٨: (قوله (وفي الباب عن أنسٍ) أخرجه الطَّبرانيُّ في الأوسط والضِّياء بلفظ: «المؤمنُ مرآةُ المؤمِنِ»، قال المناويُّ: بإسنادٍ حسنٍ). وكذا حسَّنه الألبانيُّ في السِّلسلة الصَّحيحة (٢/ ٥٠٠).

(٢) انظر: "الآداب الشَّرعيَّة"، لابن مفلح، ٣/ ٤٣٧.

زوجتَه، ومدحِه أولادَه؛ ليشجِّعَهم علىٰ الخير والعلم، ونحو ذلك.

قال العزُّ بنُ عبدالسَّلام: (وكذلك المدح المباح لا يكثر منه، ولا يُتقاعد عن اليسير منه عند مسيس الحاجة، ترغيبًا للممدوح في الإكثار مما مدح به، أو تذكيرًا له بنعمة الله عليه؛ ليشكرها وليذكرها، بشرط الأمن علىٰ الممدوح من الفتنة)(١).

ولابدَّ من الإشارة هنا إلىٰ بعض الصُّور المتكرِّرة والتي قد تكون من باب المدح، وقد لا تكون، وهي:

◊ **الصُّورة الأولى: الفرق بين المدح بأمورٍ دنيويَّةٍ، أو أمورٍ دينيَّةٍ:**

لم يفرِّق جُلُّ الفقهاء الذين تكلَّموا في هذه المسألة بين المدح بأمورٍ دنيويَّةٍ والمدح بأمورٍ دينيَّةٍ، إلا أنَّ جُلَّ كلامهم يظهر أنَّه محمولٌ علىٰ المدح بأمور الدِّين، ويمكن أن يُستأنس في هذا بما رواه إبراهيم التَّيميُّ عن أبيه قال: كنَّا قعودًا عند عمر بن الخطَّاب، فدخل عليه رجلٌ، فسلَّم عليه، فأثنىٰ عليه رجلٌ من القوم في وجهه، فقال عمرُ: (عقرتَ الرَّجلَ عقرَك الله، تُثني عليه في وجهِه في دينِه)(٢). فنصَّ عمرُ رضي الله عنه علىٰ أنَّ المدحَ الذي نهىٰ الرَّجلَ عنه

(١) "قواعد الأحكام في مصالح الأنام"، للعزِّ بن عبدالسَّلام، ٢/ ٢٠٩.

(٢) أخرجه ابنُ أبي شيبة في مصنَّفه في كتاب الأدب، بابٌ في الرَّجل يمدح الرَّجل =

هو المدحُ في الدِّين.

فأمَّا المدح بأمورٍ دنيويَّةٍ بحتةٍ، كمدحنا الصَّانعَ لإتقانه صنعتَه، ومدحِنا التَّاجرَ لجودة سلعته، فهو وإن كان أخفَّ وطأةٍ من حيث إدخالُ العُجب والغرور في نفس الممدوح، إلا أنَّ ذلك واردٌ، فقد يغترُّ المرء بما أوتي من أمورٍ دنيويَّةٍ، فينسىٰ فضل الله عليه فيها، ولهذا فُتن قارونُ بما أوتي من الكنوز، فقال ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓ ﴾ [القصص:٧٨]. وما فتن المتكبِّرون والملوك الجبَّارون إلا بمثل هذا. فيبقىٰ القيد الذي ذكرناه علىٰ حاله، إذا أُمنت الفتنةُ والكذب فلا حرج في المدح وإلا فلا.

◈ **الصُّورة الثَّانية: الفرق بين المدح والتَّعريف:**

ذكرنا أنَّ المدح هو حسن الثَّناء، وأمَّا التَّعريف المجرَّد عن الثَّناء فهو في ظاهره ليس بمدحٍ، كقولنا: فلانٌ حافظٌ للقرآن، وفلانٌ حاصلٌ علىٰ الشَّهادة الفلانيَّة، أو فلانٌ عمل في كذا وكذا، ونحو ذلك، فهل يأخذ التَّعريفُ هنا حكمَ المدح؟

الذي يظهر لي -والله أعلم- أنَّ التَّعريف يسلم غالبًا مما في

= (٢٦٢٦٢، ٥/ ٢٩٧). وأخرجه البخاريُّ في الأدب المفرد في باب ما جاء في التَّمادح [٣٣٥، ١/ ١٢٣].

المدح من الآفات والمفاسد، فذكر الشِّيء المعروف عن الإنسان يقينًا لا يورثه في الغالب عجبًا ولا غرورًا، إلا أنَّ المبالغة فيه والإطناب تجعل التَّعريف إلىٰ المدح أقرب، فيمكن أن يحصل منه المحذور.

ولهذا قال الغزاليُّ: (وهذه الآفة تتطرَّق إلىٰ المدح بالأوصاف المطلقة التي تعرف بالأدلَّة، كقوله: إنَّه متَّقٍ، وورعٌ، وزاهدٌ، وخيِّرٌ، وما يجري مجراه، فأمَّا إذا قال: رأيته يصلِّي بالليل ويتصدَّق ويحجُّ فهذه أمورٌ مستيقنةٌ. ومن ذلك قوله: إنَّه عدل رضا فإن ذلك خفيٌّ، فلا ينبغي أن يجزم القول فيه إلا بعد خبرةٍ باطنِه)(١).

وفي الجملة فالأمر عائدٌ إلىٰ طبيعة الممدوح والمعرَّف به، وطبيعة ما مدح به أو عُرِّف، فمتىٰ خُشيت عليه الفتنة وجب الكفُّ عن ذلك، والله تعالىٰ أعلم.

خامسًا: موقفُ الممدوحِ عند مدحِه:

المسألة السَّابقة كانت في حكم المدح بالنِّسبة للمادح؛ لكن ما هو موقف الممدوح من هذا المدح الذي وجِّه له؟

(١) "إحياء علوم الدِّين"، للغزالي، ٣/ ١٥٩.

ذكر أهل العلم آدابًا عدَّةً ينبغي أن يتحلَّىٰ بها الممدوح عند مدحه، **منها:**

(١) عدم الافتتان بالمدح، وإظهار الكراهة له، وتوجيه المادح بتركه:

قال الغزاليُّ: (اعلم أنَّ علىٰ الممدوح أن يكون شديد الاحتراز عن آفة الكِبرِ والعُجب وآفة الفتور، ولا ينجو منه إلا بأن يعرف نفسه، ويتأمَّل ما في خطر الخاتمة، ودقائق الرِّياء، وآفات الأعمال، فإنَّه يعرف من نفسه ما لا يعرفه المادح، ولو انكشف له جميعُ أسراره، وما يجري علىٰ خواطره لكفِّ المادح عن مدحه)[١].

ومما يُروىٰ في ذلك أنَّ ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما دخل علىٰ عمر رضي الله عنه حين طُعن فقال: أبشِر يا أميرَ المؤمنين، أسلمت مع رسول الله ﷺ حين كفر النَّاس، وقاتلتَ مع رسول الله ﷺ حين خذله النَّاس، وتوفِّي رسولُ الله ﷺ وهو عنك راضٍ، ولم يختلف في خلافتك رجلان، وقُتلتَ شهيدًا. فقال عمر: أعِدْ، فأعاد ابنُ عبَّاسٍ، فقال عمر: (المغرورُ من غررتموه، ولو أنَّ لي ما علىٰ ظهرها من بيضاءَ

(١) "إحياء علوم الدِّين"، للغزالي، ٣/ ١٦١.

وصفراءَ لافتديتُ به من هول المطلع)(١).

فهذا رغم كونه يمدحه وهو علىٰ فراش الموت، لكنَّ عمر أبدىٰ رفضَه لهذا المدح في وجهه، وقال: (المغرورُ من غَررتمُوه). وهكذا ينبغي أن يكون موقف الممدوح؛ أن يأبىٰ هذا المدح، وأن يوجِّه المادحَ بألا يفعله(٢).

قال الغزاليُّ: (فلهذا كان الصَّحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- علىٰ وجلٍ عظيمٍ من المدح وفتنته، وما يدخل علىٰ القلب من السُّرور العظيم به، حتىٰ إنَّ بعض الخلفاء الرَّاشدين سأل رجلًا عن شيءٍ، فقال: أنت يا أمير المؤمنين خيرٌ منِّي وأعلم، فغضب، وقال: إني لم آمرك بأن تُزكِّيَني(٣). وقيل لبعض الصَّحابة: لا يزال النَّاس

(١) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه (٦٨٩١، ١٥/ ٣١٤).

(٢) وكان عمر ﷺ حريصًا في هذا الباب، فقد أخرج ابنُ أبي الدُّنيا في كتاب: "الصَّمت وآفات اللسان" ١/ ٢٧٣: (قال الحسن ﷺ: كان عمر ﷺ جالسًا ومعه الدِّرَّة، والنَّاس حوله إذ أقبل الجارود بن المنذر، فقال رجلٌ: (هذا سيِّد ربيعة)، فسمعها عمرُ ومن حوله وسمعها الجارود، فلمَّا دنا منه خفقه بالدِّرَّة، فقال: مالي ولك يا أمير المؤمنين؟ قال: مالي ولك، أما سمعتها. قال: سمعتها فمَه؟ قال: (خشيتُ أن يخالط قلبك منها شيءٌ، فأحببت أن أطأطئ منك).

(٣) أخرجه الشَّافعيُّ في مسنده (١/ ١٣٤)، والبيهقيُّ في السُّنن الكبرىٰ، في جماع أبواب جزاء الصَّيد (٩٦٤٥، ٥/ ١٨٢). قال ابن الملقِّن في "البدر المنير" =

بخيرٍ ما أبقاك الله، فغضب، وقال: إنِّي لأحسبُك عراقيًّا[١])[٢].

(٢) أن يقول الممدوح: (اللهمَّ أنت أعلم بي من نفسي، وأنا أعلم بنفسي من النَّاس، اللهمَّ لا تؤاخذني بما يقولون، واغفر لي ما لا يعلمون)[٣]. وعن بعض السَّلف أنَّه كان يقول في الرَّجل

= (٦/ ٤٠١): (هذا الأثر صحيحٌ، رواه الشَّافعيُّ، ثمَّ البيهقيُّ عنه). ونصُّه: (عن طارق بن شهابٍ قال: خرجنا حجَّاجًا، فأوطأ رجلٌ منَّا يُقال له: أربد ضبًا ففزر ظهره، فقدمنا علىٰ عمر ﷺ، فسأله أربد، فقال عمر: احكم يا أربد فيه. فقال: أنت خيرٌ منِّي يا أمير المؤمنين واعلم. فقال عمر ﷺ: (إنَّما أمرتُك أن تحكم فيه، ولم آمرك أن تزكِّيَني)، فقال أربد: أرىٰ فيه جديًا قد جمع الماء والشَّجر، فقال عمر ﷺ: فذلك فيه).

(١) أخرجه ابنُ سعدٍ في "الطَّبقات الكبرىٰ" (٤/ ١٦١) عن أبي الوازع، قلتُ لابن عمر: لا يزال النَّاس بخير ما أبقاك الله لهم. فغضب، وقال: (إنِّي لأحسبك عراقيًّا، وما يُدريك علام أغلق بابي).

(٢) "إحياء علوم الدِّين"، للغزالي، ٣/ ٢٩٠.

ومن طرائف ما يُروىٰ في هذا الباب ما ذكره القاضي عياضٌ في "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك" (٢/ ١٥٤)، حيث قال: (وأتىٰ إلىٰ أبي إسحاق الجبنيانيِّ يومًا حاكم سفاقص، وكانت تشرّف، وابن حجَّاج من أصحاب السُّلطان، فجلسا بين يديه، إلىٰ جانب مزبلةٍ، وجلس بينهما شيخٌ ضعيف العقل. فأقبل يُثني عليهما. فقال أبو إسحاق: جاء في الحديث: احثُوا التُّراب في وجوه المدَّاحين، وجاء في الحديث: إذا مُدح الفاسقُ غضب الله ﷻ. ولا سبيل إلىٰ التَّخلُّف عمَّا أمر به النَّبيُّ ﷺ. فحثا بيده في وجه الشَّيخ الضَّعيف العقل، ثلاثَ حثياتٍ، فامتلأت لحية الحاكم وصاحبه).

(٣) حكاه الماورديُّ في "أدب الدُّنيا والدِّين" (١/ ٢٩٦): عن أبي بكر ﷺ أنَّه كان يقول =

يمدح في وجهه: (التَّوبة منه أن يقول: اللهمَّ لا تؤاخذني بما يقولون، واغفر لي ما لا يعلمون، واجعلني خيرًا ممَّا يظنُّون)(١).

(٣) أن يزيده المدح تواضعًا في نظر نفسه: قال الغزاليُّ: (وقال مطرفٌ: ما سمعت قطُّ ثناءً ولا مدحةً إلا تصاغرتُ إلىٰ نفسي. وقال زيادُ بنُ أبي مسلم: ليس أحدٌ يسمع ثناءً عليه أو مدحةً إلا تراءىٰ له الشَّيطانُ، ولكنَّ المؤمن يراجع. فقال ابنُ المبارك: لقد صدق كلاهما، أمَّا ما ذكره زيادٌ فذلك قلب العوامِّ، وأمَّا ما ذكره مطرّفٌ فذلك قلب الخواصِّ)(٢).

وأمَّا القياس في ذلك علىٰ النَّبيِّ ﷺ واستماعه لمدح المادحين، وترك الإنكار عليهم، فقال فيه ابنُ القيِّم: (ومنها: استماع النَّبيِّ ﷺ مدحَ المادحين له وترك الإنكار عليهم، ولا يصحُّ قياسُ غيرِه عليه في هذا؛ لما بين المادحين والممدوحين من

= ذلك إذا مدح. وحكاه البيهقيُّ في "شعب الإيمان" (٤/ ٢٢٧): عن الأوزاعيِّ.

(١) أخرج هذا البخاريُّ في "الأدب المفرد" (٧٦١، ١/ ٢٦٧) عن عديِّ بن أرطأة، قال: (كان الرَّجل من أصحاب النَّبيِّ ﷺ إذا زكِّي قال: اللهمَّ لا تؤاخذني بما يقولون، واغفر لي ما لا يعلمون).

(٢) "إحياء علوم الدِّين"، للغزالي، ٣/ ١٥٩.

الفروق، وقد قال: "احثُوا في وجُوهِ المدَّاحينَ التُّرابَ")(١).

۞ المطلبُ الثَّاني: مدحُ المسلمِ لأخيه المسلمِ بعد مماته:

جاء في مدح المسلم الميِّت شواهدُ عديدةٌ في سنَّة النَّبيِّ ﷺ، **فمِن ذلك:**

حديث أنس بن مالكٍ رضي الله عنه أنَّهم مرُّوا بجنازةٍ، فأثنوا عليها خيرًا، فقال: النَّبيُّ ﷺ: «وَجبَت»، ثمَّ مرُّوا بأخرىٰ فأثنوا عليها شرًّا، فقال: «وجبَت»، فقال عمرُ بن الخطَّاب رضي الله عنه: ما وَجَبَت؟ قال: «هَذَا أثنيتُم عليه خيرًا فوجَبَت له الجنَّةُ، وهَذَا أثنيتُم عليه شرًّا فوجَبَت له النَّار، أنتم شُهداءُ الله في الأرضِ»(٢).

وعن أبي الأسود قال: قدمتُ المدينة وقد وقَعَ بها مرضٌ، فجلستُ إلىٰ عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، فمرَّت بهم جنازةٌ فأُثنيَ علىٰ صاحبها خيرًا، فقال عمرُ رضي الله عنه: (وَجَبَت)، ثمَّ مرَّ بأخرىٰ فأُثنيَ علىٰ صاحبها خيرًا، فقال عمرُ رضي الله عنه: (وجَبَت) ثمَّ مُرَّ بالثَّالثة فأُثنيَ علىٰ صاحبِها شرًّا، فقال: (وجَبَت) فقال أبو الأسود، فقلتُ: وما وجبت

---

(١) "زاد المعاد"، لابن القيِّم، ٣/ ٣٧٥.

(٢) أخرجه البخاريُّ في كتاب الجنائز، باب ثناء النَّاس علىٰ الميِّت (١٣٠١، ١/ ٤٦٠)، ومسلمٌ في كتاب الجنائز، باب من يُثنىٰ عليه خيرٌ أو شرٌّ من الموتىٰ (٩٤٩، ١/ ٦٥٥).

يا أمير المؤمنين؟ قال: (قلت كما قال النبي ﷺ: «أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة» فقلنا: وثلاثة؟ قال: «وثلاثة» فقلنا: واثنان؟ قال: «واثنان» ثم لم نسأله عن الواحد)(١).

وعن عليٍّ رضي الله عنه موقوفًا: (إذا أحبَبتُم أن تعلمُوا ما للعبدِ عندَ ربِّه فانظُرُوا ما يتبعُه من الثَّناءِ)(٢).

بل أمر ﷺ بذكر محاسن الموتىٰ، فقال: «اذكُروا محَاسِنَ موتَاكُم، وكُفُّوا عن مَسَاويهِم»(٣).

ففي هذه الأحاديث لم ينهَ النَّبيُّ ﷺ المادحين عن مدح الميِّت، بل عدَّ مدحَهم شهادةً للميِّت، وهو ما يدُلُّ علىٰ الجواز، وقد خلُصنَا في المطلب السَّابق إلىٰ أن المدحَ إن سَلِم من محذورَين فلا حرج فيه، **وهذان المحذوران هما:**

---

(١) أخرجه البخاريُّ في كتاب الجنائز، باب ثناء النَّاس علىٰ الميِّت (١٣٠٢، ١/ ٤٦٠).

(٢) أخرجه السّيوطيُّ في جامع الأحاديث (١/ ١٤٨)، وعزاه لابن عساكر.

(٣) أخرجه التِّرمذيُّ في كتاب الجنائز (١٠١٩، ٣/ ٣٣٩)، وأبو داود في كتاب الأدب، باب في النَّهي عن سبِّ الموتىٰ (٤٩٠٠، ٤/ ٢٧٥). قال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ غريبٌ، سمعتُ محمدًا -يعني البخاريَّ- يقول: عمرانُ بن أنسٍ المكِّيُّ منكرُ الحديث، وروىٰ بعضُهم عن عطاءٍ، عن عائشة، قال: وعمرانُ بنُ أبي أنسٍ مصريٌّ، أقدمُ وأثبتُ من عمرانَ بن أنسٍ المكِّيِّ). وصحَّحه الحاكم في مستدركه (١/ ٥٤٢).

(١) خشيةُ فتنة الممدوح بمدحه، فيدخله العُجبُ والغرورُ، أو التَّقاعُسُ والفتُورُ.

(٢) غلبةُ الكذب في مدح المادحين، لا سيَّما عند المبالغة.

ومدح الميِّت لا يتعلَّق به المحذور الأوَّل، ويبقىٰ الثَّاني، فإذا سلم مدح الميِّت من الكذب والمبالغة، فلا حرج فيه عندَئذٍ، والله تعالىٰ أعلم.

المطلبُ الثَّالث: مدحُ المسلمِ للفاسقِ، أو لغيرِ المسلمِ:

ورد في النَّهي عن مدح الفاسق أحاديثُ لا تخلُو من ضعفٍ، منها حديث: «إنَّ الله يغضبُ إذا مُدح الفاسقُ»[١]، وحديث: «إذا مُدح الفاسقُ غضب الرَّبُّ، واهتزَّ العرش»[٢].

ومدح الفاسق وغير المسلم يحتمل أمرين: مدحه في أمورٍ دينيَّةٍ، أو أمورٍ دنيويَّةٍ.

---

(١) أخرجه ابنُ أبي الدُّنيا في "الصَّمت وآداب اللسان" (١/ ١٤٤)، والبيهقيُّ في "شعب الإيمان" (٤٨٨٥، ٤/ ٢٣٠). قال الحافظُ العراقيُّ في "المغني عن حمل الأسفار" (٢/ ٨٣٢): (وفيه أبو خلفٍ، خادم أنسٍ ضعيفٌ).

(٢) أخرجه ابنُ أبي الدُّنيا في "الصَّمت وآداب اللسان" (١/ ١٤٤)، والبيهقيُّ في "شعب الإيمان" (٤٨٨٦، ٤/ ٢٣٠). قال الذَّهبيُّ في "ميزان الاعتدال" (٣/ ١٦١): (هذا خبرٌ منكرٌ).

فأمَّا مدحه في الدِّين فلا شكَّ في حُرمته، إذ كيف يُثني علىٰ فاسقٍ أو كافرٍ في دينه، فهو كذبٌ محضٌ من جهةٍ، وارتضاءٌ لما هو عليه من الفسق أو الكفر من جهةٍ أخرىٰ، وهو ما يدُلُّ علىٰ نوعٍ من الموالاة له، وقد قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة:٥١]، وقد قال الفقهاءُ: (من تولَّىٰ قومًا فهو منهم)[١].

وأمَّا مدحه في أمورٍ دنيويَّةٍ محضةٍ، فسبق وأن ذكرنا أنَّ مدح المسلم في أمورٍ دنيويَّةٍ مقيَّدٌ بأمن الفتنة والكذب، وقد ثبت عن النَّبيِّ ﷺ مدحُه بعض الكافرين، فقد مدح ﷺ النَّجاشيَّ قبل إسلامه، فعن أمِّ سلمة رضي الله عنها قالت: (لما ضاقَت علينا مكَّةُ، وأوذي أصحابُ رسول الله ﷺ وفُتنوا، ورأوا ما يصيبُهم من البلاء والفتنة في دينهم، وأنَّ رسول الله ﷺ لا يستطيع دفع ذلك عنهم، وكان رسول الله ﷺ في منعةٍ من قومِه وعمِّه، لا يصلُ إليه شيءٌ مما يكره ما ينال أصحابه، فقال لهم رسولُ الله ﷺ: «إنَّ بأرض الحبشة ملكًا لا يُظلم أحدٌ عنده، فالحقُوا ببلاده حتىٰ يجعل الله لكم فرجًا

(١) انظر: "الأمّ"، للشَّافعيِّ، ٧/ ٣٦٤.

ومخرجًا مما أنتُم فيه»، فخرجنا إليها أرسالًا حتَّىٰ اجتمعنا، ونزلنا بخير دارٍ إلىٰ خير جارٍ، أمِنًا علىٰ دينِنا، ولم نخشَ منه ظُلمًا)(١).

ففي هذا الحديث مدحُ النَّبيِّ ﷺ النَّجاشيَّ بعدله، وكذا مدحَته أمُّ سلمة ﵂ بأنَّه كان خيرَ جارٍ.

كما أثنىٰ النَّبيُّ ﷺ علىٰ بعض المشركين، كثنائِه علىٰ سُهيلِ بنِ عمرٍو، حيثُ قال يوم الفتح لأصحابه لما جاء ابنُه عبدُالله يطلُبُ الأمانَ لأبيه: "من لَقِي سُهيلَ بنَ عمرٍو فلا يشدَّ إليه، فلعَمري إنَّ سُهيلًا له عقلٌ وشرفٌ، وما مثل سُهيل جهل الإسلام" فخرج عبدُ الله بنُ سُهيلٍ إلىٰ أبيه فخبَّره بمقالَةِ رسُولِ الله ﷺ، فقال سُهيلٌ: (كان والله برًّا صغيرًا وكبيرًا)، وكان سُهيلٌ يُقبلُ ويُدبرُ آمنًا، وخرج مع رسولُ الله ﷺ وهو مشركٌ حتىٰ أسلم بالجعرانة، فأعطاه رسولُ الله ﷺ من غنائم حنينٍ مائةً من الإبل(٢).

ومدحُه ﷺ في كلا الحادثتين كان لحكمةٍ بليغةٍ، فمدحُه

---

(١) أخرجه البيهقيُّ في السُّنن الكبرىٰ في كتاب السّير، باب الإذن بالهجرة (١٧٥١٣، ٩/ ٩)، وذكر الحافظُ العراقيُّ في "المغني عن حمل الأسفار" (١/ ٥٤٢): أنَّ إسنادَه جيِّدٌ.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب معرفة الصَّحابة، باب ذكر سهيل بن عمرٍو بن عبد شمسٍ (٥٢٢٥، ٣/ ٣١٧).

للنَّجاشيِّ ليطمئن المهاجرين إلىٰ الحبشة بعدل من سيهاجرون إليه، ومدحه لسهيل بن عمرو لما علمه من عقله وحكمته، وأنَّه قريبٌ إلىٰ الإسلام.

فالمسلم مأمورٌ بالعدل حتىٰ مع الأعداء، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨]. وقال تعالىٰ: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة:٨].

غير أنَّ مدح الفاسق وغير المسلم كما هو مقيَّدٌ بأمن الفتنة، وعدم الكذب والمبالغة، **لابدَّ من تقييده بأمرين:**

أوَّلها: ألا يكون إلا حال الحاجة وفي أضيق الحدود، لما في مدحهم من رفعٍ لشأنهم، واغترار النَّاس بهم، بل قد ذهب بعضُ الفقهاء إلىٰ أنَّه لا ينبغي تكنية الكافر؛ لأنَّ الكنية للتَّكرمة، وليس هو من أهلِها(١).

وثانيها: ألَّا يُفضي مدح الكافر إلىٰ تعظيمه، وموالاته من دون المؤمنين.

---

(١) انظر: "مغني المحتاج" للخطيب الشِّربينيِّ، ٦/ ١٤٢.

وهذه المسألةُ كثيرة الحدوث اليوم، بل إنَّ بعض المسلمين من كثرة انبهارهم بالكافرين صار مدحُهم علىٰ لسانه في كلِّ المجالس، يمدح فيهم عدلَهم وإنصافَهم، وحرصَهم علىٰ النِّظام، وتقدُّمَهم في التِّقنية والصِّناعة، وحبَّهم للعمل، وغيرَ ذلك من الأمور.

ونحن لا ننكر أنَّ بعض ذلك صحيحٌ؛ لكن ليس معنىٰ هذا أن نتغنَّىٰ بأمجادهم في كلِّ حينٍ، إذْ قد يُفضِي ذلك إلىٰ التَّعلُّق بهم، والولاء لهم والعياذ بالله. وهو ما حصل لكثيرٍ من المسلمين، حيث فضَّلوا العيشَ في ديار الكافرين، وتركوا ديارَ المسلمين، مع ما يلقَونه من بُعدٍ عن دينهم، وتأثيرٍ علىٰ أنفسِهم وأهليهم[(١)].

المطلبُ الرَّابعُ: مدحُ الجماعةِ من النَّاس:

وأعني بذلك مدحَ قبيلةٍ معيَّنةٍ، أو أهلَ بلدٍ معيَّنٍ، أو أسرةٍ معيَّنةٍ، أو جمعيَّةٍ أو حزبٍ، ونحو ذلك.

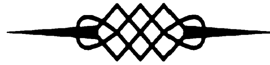
وقد مدح ﷺ الأنصارَ، فقال: «لَولا الهِجرَةُ لَكُنتُ امرَأً من الأنصَارِ، وَلَو سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَسَلَكَت الأَنْصَارُ وَادِيًا أو شِعبًا

(١) وقلت (فضَّلوا العيش) لأُخرج من قولي من اضطرَّ للعيش في ديارهم بعد أن ضاقت به سُبل العيش الكريم في داره.

لَسَلَكتُ وَادِيَ الأنصَارِ أو شِعبَ الأنصَارِ، الأَنصَارُ شِعَارٌ، وَالنَّاسُ دِثَارٌ»(١).

كما مدح ﷺ أهلَّ اليمن، فقال: «أَتَاكُم أَهلُ اليَمَنِ هُم أَرَقُّ أَفئِدَةً، وَأَليَنُ قُلُوبًا، الإيمَانُ يَمَانٍ، وَالحِكمَةُ يَمَانِيَةٌ»(٢).

فمَدحُ الجماعةِ بلا شكٍّ أخفُّ ضررًا من مدح الفرد، إذ دخول الغُرور والعُجب في المدح إذا شمل جماعة يكون أقلَّ احتمالٍ من مدح الفرد؛ لكن يبقىٰ فيه القيدُ الأوَّل، وهو أن يسلمَ من الكذب، والمبالغة.



(١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه، في كتاب فضائل الصَّحابة، باب قول النَّبيِّ ﷺ: «لولا الهجرة لكنتُ امرًا من الأنصار» (٣٥٦٨، ٣/ ١٣٧٧). ومسلمٌ في كتاب الزَّكاة، باب إعطاء المؤلَّفة قلوبهم علىٰ الإسلام وتصبّر من قوي إيمانُه (١٠٦١، ٢/ ٧٣٨).
والمقصود بقوله ﷺ: «الأنصارُ شعارٌ، والنَّاسُ دِثَارٌ» أي: أنَّ الأنصار هم البطانة، والخاصَّة، والأصفياء، إذ الشِّعار اسمٌ للثَّوب الذي يلي الجسدَ مباشرةً، والدِّثَارُ يكون فوقه، وبعده. [انظر: "فتح الباري" ٨/ ٥٢].

(٢) أخرجه البخاريُّ في صحيحه في كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريِّين وأهل اليمن (٤١٢٧، ٤/ ١٥٩٤). ومسلمٌ في كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان فيه، ورجحان أهل اليمن فيه (٥٢، ١/ ٧١).

المبحثُ الثَّالثُ

مـدحُ الـمسلمِ نفسَـه

إنَّ من الأخلاق الإسلاميَّة الأصيلة التي حثَّ عليها القرآنُ الكريمُ، ورغَّب فيها النَّبيُّ ﷺ التَّواضع، فقد حثَّ المولىٰ الكريم في كتابه العزيز عليه، فقال: ﴿ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء:٢١٥]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ [لقمان:١٨]. بل يقول تعالىٰ: ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴾ [النجم:٣٢].

قال ابنُ كثير في تفسيره: (فأنزل اللهُ ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم ﴾ [النساء:٤٩] ... قيل نزلت في ذمِّ التَّمادح والتَّزكية)[١].

وقال ﷺ: «إنَّ اللهَ أوحَىٰ إليَّ أَن تَواضَعُوا، حتَّىٰ لا يفخَرَ أحدٌ علىٰ أَحَدٍ، ولا يَبغِي أَحَدٌ علىٰ أَحَدٍ»[٢].

---

(١) "تفسير القرآن العظيم"، لابن كثير، ١/ ٥١٢.

(٢) أخرجه مسلمٌ في كتاب الجنَّة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصِّفات التي يعرف بها في الدُّنيا أهل الجنَّة وأهل النَّار (٢٨٦٥، ٤/ ٢١٨٩).

وقال: «ما من امرئٍ إلا وفي رأسِه حكمةٌ، والحكمة بيد مَلَكٍ، فإن تواضع قيل للمَلَك: ارفع الحكمةَ، وإن أراد أن يرفع قيل للمَلَك: ضَع الحكمةَ»(١).

وقال: «وَمَا تَواضَعَ أحدٌ للهِ إلَّا رفَعَه اللهُ»(٢).

وقال ﷺ: «ألا أُخبِرُكُم بِأَهلِ الجَنَّةِ، كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ، لو أَقْسَمَ علىٰ اللهِ لأبَرَّهُ، ألا أُخبِرُكُم بِأَهلِ النَّارِ، كُلُّ عُتُلٍّ جَوَّاظٍ(٣) مُستكبِرٍ»(٤).

وقال ﷺ: «لا يَدخُلُ الجنَّةَ مَن كانَ في قَلبِه مِثقالُ ذَرَّةٍ مِن كِبْرٍ»(٥). والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

---

(١) أخرجه الهيثميُّ في مجمع الزَّوائد (٨/ ٨٣)، وقال: (رواه البزَّار، وإسناده حسنٌ).

(٢) أخرجه مسلمٌ في كتاب البرِّ والصِّلة والآداب، باب استحباب العفو والتَّواضع (٢٥٨٨، ٤/ ٢٠٠١).

(٣) العُتُلّ: الجافي الشَّديد الخصومة بالباطل، والجَوَّاظ: الجموع المنوع، وقيل: كثير اللحم، المختال في مشيته، وقيل: القصير البطين. [انظر: "شرح النَّووي علىٰ صحيح مسلمٍ" ١٧/ ١٨٨].

(٤) أخرجه البخاريُّ في موضعين، أوَّلهما في كتاب التَّفسير، باب ﴿ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴾ (٤٦٣٤، ٤/ ١٨٧٠). ومسلمٌ في كتاب الجنَّة وصفة نعيمها وأهلها، باب النَّار يدخلها الجبَّارون، والجنَّة يدخلها الضُّعفاء (٢٨٥٣، ٤/ ٢١٩٠).

(٥) أخرجه مسلمٌ في كتاب الإيمان، باب تحريم الكِبْرِ، وبيانه (٩١، ١/ ٩٣).

ومدح النَّفس في ظاهره مناقضٌ لهذا الخُلُق الكريم الذي حثَّ عليه الإسلام، وذمَّ ضدَّه من العُجب والغُرور والكِبْرِ، قال العزُّ بن عبدالسَّلام: (ومدحُك نفسَك أقبحُ من مدحِك غيرَك، فإنَّ غلط الإنسان في حقِّ نفسه أكثرُ من غلطِه في حقِّ غيره ، فإنَّ حبَّك الشَّيءَ يُعمي ويصمُّ، ولا شيء أحبُّ إلىٰ الإنسان من نفسِه، ولذلك يرىٰ عُيوبَ غيره، ولا يرىٰ عُيوبَ نفسِه، ويَعذُرُ به نفسَه بما لا يَعذُرُ به غيرَه)(١).

غير أنَّه سبق بيانُ مدح النَّبيِّ ﷺ لنفسه يوم قال: «أَنَا سيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَلَا فَخْر ...» إلىٰ آخر الحديث. كما مدح نبيُّ الله يوسُفُ ﷺ نفسَه، فقال للملك: ﴿ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:٥٥]، كما مدح نبيُّ الله عيسىٰ نفسَه فقال: ﴿وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَتِى وَلَمْ يَجْعَلْنِى جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ [مريم:٣٢].

وقد ورد في سِيَر أصحاب النَّبيِّ ﷺ مدحهم لأنفسهم في مواطِنَ عديدةٍ(٢)، **فمن ذلك:**

---

(١) "قواعد الأحكام في مصالح الأنام"، للعزِّ بن عبدالسَّلام، ٢/ ٢٠٩.

(٢) وسبق بيانُ مدح النَّبيِّ ﷺ لنفسه؛ لكنَّه لا يُقاسُ عليه في هذا الباب؛ لأنَّه لا ينطِقُ عن الهوىٰ، إن هو إلا وحيٌ يوحَىٰ.

◀ مدح عثمان رضي الله عنه لنفسه حين حُوصِرَ فقال: (ألستُم تعلمُون أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: «مَن حَفرَ بئرَ رومَة فله الجنَّةُ» فحفرتُها، ألستُم تعلمُونَ أنَّه قالَ: «مَن جَهَّزَ جيشَ العُسرَةِ فله الجنَّةُ»، فجَهَّزتُه) فصدَّقُوه بما قال(١).

◀ مدح عليٍّ رضي الله عنه لنفسِه بقوله: (والَّذي فَلَقَ الحبَّةَ، وَبَرَأ النّسمَةَ إنَّهُ لعَهدُ النَّبيِّ الأُمِّيِّ ﷺ إليَّ أن لا يُحبَّني إلا مؤمنٌ، ولا يُبغِضُني إلا منافقٌ)(٢).

◀ مدح سعدِ بن أبي وقَّاص رضي الله عنه لنفسِه لما شكَاه أهلُ الكوفة إلىٰ عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، وقالوا: لا يُحسِنُ يُصلِّي. فقال سعدٌ: (والله إنِّي لأوَّل رجلٍ من العربِ رمىٰ بسهمٍ في سبيل الله تعالىٰ، وكنَّا نغزو مع رسول الله ﷺ...)(٣).

◀ مدح عبدالله بن مسعود رضي الله عنه لنفسِه بقوله: (واللهِ لقَد أخذتُ

(١) أخرجه البخاريُّ في كتاب الوصايا، بابٌ إذا وقف أرضًا أو بئرًا، واشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين (٢٦٢٦، ٣/ ١٠٢١).

(٢) أخرجه مسلمٌ في كتاب الإيمان، بابٌ الدَّليل علىٰ أنَّ حبَّ الأنصارِ وعليٍّ رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته، وبُغضَهم من علامات النِّفاقِ (٧٨، ١/ ٨٦).

(٣) أخرجه البخاريُّ في كتاب فضائل الصَّحابة، باب مناقب سعد بن أبي وقَّاص (٣٥٢٢، ٣/ ١٣٦٤). ومسلمٌ في كتاب الزُّهد والرَّقائق (٢٩٦٦، ٤/ ٢٢٧٧).

مِن فيِّ رسولِ الله ﷺ بضعًا وسبعين سُورةً، والله لقد عَلِمَ أصحابُ النَّبيِّ ﷺ أنِّي من أعلَمِهم بكتابِ الله تعالىٰ، ومَا أنَا بَخَيرِهم) وفي روايةٍ: (واللهِ الَّذِي لا إلهَ غيرُه مَا أُنزِلَت سورةٌ من كتابِ اللهِ إلَّا أنَا أعلَمُ أينَ أُنزلَت، ولَا أُنزلَت آيةٌ من كتَابِ اللهِ إلَّا أنَا أعلَمُ فِيمَا أُنزلَت، ولَو أعلَمُ أحَدًا أعلَمُ مِنِّي بكتَابِ الله تبلُغُه الإبلُ لركِبتُ إليهِ)(١).

◄ مدح ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما لنفسِه لما سُئلَ مسألةً، قال: (عَلَىٰ الخبِيرِ سَقَطت) يعني نفسَه(٢).

◄ وفي ترجمة أبي الدَّرداء رضي الله عنه أنَّه قال: (سَلُوني، فوَاللهِ لَئن فقَدتمُوني لتفقدُنَّ رجلًا عظيمًا)(٣).

ونظائرُ هذا كثيرةٌ(٤).

---

(١) كلا الرِّوايتين متَّفقٌ عليهما. أخرجهما البخاريُّ في كتاب العلم، باب القرَّاء من أصحاب النَّبيِّ ﷺ (٤٧١٤ و٤٧١٦، ٤/ ١٩١٢)، ومسلمٌ في كتاب الفضائل، بابٌ من فضائل عبدالله بن مسعود وأمِّه - رضي الله عنهما - (٢٤٦٢، ٤/ ١٩١٢).

(٢) أخرجه مسلمٌ في كتاب الحجِّ، باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطَّريق (١٣٢٥، ٢/ ٩٦٢).

(٣) انظر: "سير أعلام النُّبلاء"، للذَّهبي، ٢/ ٣٤٢.

(٤) انظر: "الآداب الشَّرعيَّة"، لابن مفلح، ٣/ ٤٦٤.

وقد ذهب أهلُ العلم إلىٰ الجمع بين النُّصوص الآمرة بالتَّواضع، وبين ما جاء من مدح بعض الصَّحابة لأنفسهم، بأنَّ الأصلَ عدمُ جواز مدح النَّفس؛ إلا لحاجةٍ أو مصلحةٍ دينيَّةٍ.

قال النَّوويُّ: (وأمَّا ذكر الإنسان محاسنَ نفسِه فإن كان للارتفاع والافتخار والتميز علىٰ الأقران فمذمومٌ، وإن كان فيه مصلحةٌ دينيَّةٌ بأن يكون آمرًا بالمعروف، أو ناهيًا عن المنكر، أو ناصحًا، أو مشيرًا بمصلحةٍ، أو معلمًا، أو مؤدِّبًا، أو مُصلحًا بين اثنين، أو دافعًا عن نفسِه ضررًا، ونحو ذلك، فذَكَر محاسنَه، ناويًا بذلك أن يكون هذا أقربَ إلىٰ قبولِ قولِه، واعتمادِ ما يقولُه، وأنِّي لكم ناصحٌ، وأنَّ هذا الكلام لا تجدونه عند غيري، فاحتفظوا به ونحو ذلك، فليس هذا مكروهًا بل هو محبوبٌ)(١).

وقال الجصَّاصُ: (قوله تعالىٰ: ﴿وَبَرًّا بِوَٰلِدَتِي﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا﴾ يدُلُّ علىٰ أنَّه يجوز للإنسان أن يصفَ نفسَه بصفاتِ الحمد والخير؛ إذا أراد تعريفَها إلىٰ غيره، لا علىٰ جهة الافتخار، وهو أيضًا مثلُ قول يوسف ﷺ: ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ﴾ [يوسف:٥٥]

---

(١) "المجموع"، للنَّووي، ٤/ ٤٨٤.

فوصف نفسَه بذلك تعريفًا للمَلِكِ بحالِه)[١].

وقال العزُّ بن عبدالسَّلام: (ولا يمدحُ المرءُ نفسَه إلا إذا دعَت الحاجةُ إلىٰ ذلك، مثل أن يكون خاطبًا إلىٰ قومٍ فيرغِّبهم في نكاحه، أو خاملًا فَيُعَرِّفَ أهليَّتَه الولاياتِ الشَّرعيَّة والمناصبَ الدِّينيَّة؛ ليقوم بما فرض الله عليه، عينًا، أو كفايةً، ... وقد يمدح المرءُ نفسَه لِيُقْتَدَىٰ به فيما مدَحَ به نفسَه)[٢].

غير أنَّ جواز المدح هنا ليس علىٰ إطلاقه، بل هو مقيَّدٌ بأمن المادح علىٰ نفسه من الفتنة، ولهذا قال العزُّ بنُ عبدالسَّلام: (وهذا مختصٌّ بالأقوياء، الذين يأمنون التَّسميع، ويُقتدىٰ بأمثالهم).

وهو كذلك جائزٌ للحاجة والضَّرورة، والضَّرورة تقدَّرُ بقدرها. قال العزُّ بنُ عبدالسَّلام: (وعلىٰ الجملة فالأَولىٰ بالمرء أن لا يأتِيَ من أقوالِه وأعمالِه الظَّاهرة والباطنة إلا بما فيه جلبُ مصلحةٍ عاجلةٍ أو آجلةٍ، أو درءُ مفسدةٍ عاجلةٍ أو آجلةٍ، مع الاقتصادِ المتوسِّطِ بين الغُلُوِّ والتَّقصير)[٣]. كما لا شكَّ كذلك أنَّه مقيَّدٌ، كمدح الغير بعدم الكذب.

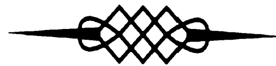
---

(١) "أحكام القرآن"، للجصَّاص، ٣/ ٣٢٢.

(٢) "قواعد الأحكام في مصالح الأنام"، للعزِّ بن عبدالسَّلام، ٢/ ٢٠٩.

(٣) "قواعد الأحكام في مصالح الأنام"، للعزِّ بن عبدالسَّلام، ٢/ ٢٠٩.

وقد ظهرت اليوم مع انتشار وسائل الإعلام، صُورٌ عديدةٌ لمدح النَّفس لم تكن معهودةً عند السَّابقين، مثل: كتابة السِّيرة الذَّاتيَّة، والبرامج التَّعريفيَّة بالأشخاص وحياتهم في الصُّحف والإذاعات والقنوات، وكتب الذِّكريات الشَّخصيَّة، وغير ذلك. ففي هذه الصُّور وغيرها قد يقع المرء في محاذيرَ كثيرةٍ، إذ لا يخفىٰ علىٰ المتابعِ لها ما يصل إليه البعضُ من المغالاةِ في مدح النَّفس، والتَّفاخر بها. مع أنَّ تحصيل المقصود من اقتداء الغَيرِ، أو التَّعريف بالنَّفس؛ لبيان الأهليَّة قد يتحقَّق بالتَّعريف بالحقائق الصَّريحة المجرَّدة، دون الإطنابِ في المدحِ والثَّناءِ.



الخاتمـة

بعد أن عرضت جُلَّ المسائل المتعلِّقة بفقه المدح في الشَّريعة الإسلاميَّة، وأقوال أهل العلم فيها، وما ورد فيها من نصوصٍ شرعيَّةٍ في الكتاب والسُّنَّة، يمكن تلخيص أهمِّ ما توصَّلتُ إليه من نتائج فيما يلي:

(١) أنَّ أمرَ المدحِ خطيرٌ على المسلم، إذ يمكن أن يكون فتنةً له في دينِه، فيصيبُه الغرور بعمله، أو الفُتُورُ عنه، وقد ثبت تحذيرُ النَّبيِّ ﷺ وأصحابِه منه في الجملة.

(٢) جوازُ مدحِ المسلمِ لأخيه المسلمِ، بشرطين:

- **أوَّلهما**: عدم الكذب، وعدم المبالغة.
- **وثانيهما**: أن تؤمن الفتنةُ على الممدوحِ، وهي: فتنة العُجب، وفتنة الفُتور.

ولما كان أمنُ الفتنة على الممدوح عسيرٌ تحقُّقه؛ لزم الحذرُ في أمر المدح، وعدم فعله إلا لحاجةٍ، أو مصلحةٍ تقتضيه، مع انضباطه بالشَّرطين السَّابقين.

(٣) مدحُ الفاسق والكافر في دينه مذمومٌ بكلِّ حالٍ، لما فيه من الرِّضا بما هم عليه، ممَّا قد يؤدِّي إلىٰ الكفر والعياذ بالله، وأمَّا مدحُهم في أمورٍ دنيويَّةٍ فيجوز بالشُّروط السَّابقة، مع حصره في أضيق الحدود، علىٰ ألا يُفضي إلىٰ موالاتهم من دون المؤمنين.

(٤) مدحُ الجماعةِ من النَّاس أخفُّ ضررًا من مدح الفرد؛ لكن ينبغي أن يُقيَّد بالشَّرطين المذكورين آنفًا.

(٥) مدحُ المسلمِ لنفسِه مذمومٌ في الأصلِ، إلا لحاجةٍ أو مصلحةٍ تقتضيه، كمدح العالم لنفسه ليُنتفعَ بعلمه، ومدحِ الآمر بالمعروف ليُسمَعَ له، ومدحِ المتَّهم لنفسه دفاعًا عنها، ومدحِ الخاطب ليُقبَل، وجُلُّ هذه الصُّور ورَدَت عن أصحاب النَّبيِّ ﷺ، علىٰ أن يكون ذلك بالقَدرِ الذي يحقِّقُ الحاجة المقصودة، دون مبالغةٍ، ولا إطراءٍ.



قائمة المصادر والمراجع

(١) أحكام القرآن، للجصَّاص، أبي بكر بن علي الرَّازي، (ت٣٧٠هـ)، ٣أجزاء، بيروت: دار الفكر، د.ط.، د.ت.

(٢) إحياء علوم الدِّين، للغزاليِّ، أبي حامد محمد بن محمد (ت٥٠٥هـ)، ٤مجلَّداتٍ، بيروت: دار المعرفة، د.ط.، د.ت.

(٣) الآداب الشَّرعيَّة والمنح المرعيَّة، لابن مفلح، أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي (ت٧٦٣هـ)، ٣مجلَّدات، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعمر القيام، بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، الطَّبعة الثَّانية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

(٤) أدب الدُّنيا والدِّين، للماورديِّ، أبي الحسن علي بن محمد البصري البغدادي (ت ٤٥٠هـ)، جزءٌ واحدٌ، د.ط.، د.ت.

(٥) الأدب المفرد، للبخاريِّ، أبي عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي (١٩٤-٢٥٦هـ)، مجلَّدٌ واحدٌ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت: دار البشائر الإسلاميَّة، الطَّبعة الثَّالثة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

(٦) الأذكار المنتخبة من كلام سيِّد الأبرار، للنَّوويِّ، محي الدِّين أبي

زكريا يحيىٰ بن شرف (ت٦٧٦هـ)، مجلَّدٌ واحدٌ، بيروت: دار الكتب العربي، د.ط.، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

(٧) **الاستذكار**، لابن عبدالبرِّ، أبي عمر يوسف بن عبدالله القرطبي (ت٤٦٣هـ)، ٩مجلَّداتٍ، تحقيق: سالم عطا، ومحمد معوض، بيروت: دار الكتب العلميَّة، الطَّبعة الأولىٰ، ٢٠٠٠م.

(٨) **بدائع الفوائد**، لابن قيِّم الجوزيَّة، محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)، ٤مجلَّداتٍ، تحقيق: هشام عطا وآخرون، مكَّة المكرَّمة: مكتبة نزار الباز، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ.

(٩) **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشَّرح الكبير**، لابن الملقِّن، سراج الدِّين أبي حفص عمر بن علي الشَّافعي (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفىٰ أبو الغيط وآخرون، الرِّياض: دار الهجرة، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

(١٠) **بصائر ذوي التَّمييز**، للفيروزآبادي، مجد الدِّين محمد بن يعقوب الشِّيرازي الشَّافعي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: علي النَّجار، بيروت: المكتبة العلميَّة، د.ط.، د.ت.

(١١) **تحفة الأحوذي شرح سنن التِّرمذي**، للمباركفوري، محمد بن عبدالرَّحمن (ت١٣٥٣هـ)، ١٠ أجزاء، بيروت: دار الكتب العلميَّة، د.ط.، د.ت.

(١٢) **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**،

للقاضي عياض، أبي الفضل عياض بن موسىٰ اليحصبي الأندلسي، مجلَّدان، تحقيق: محمد سالم هاشم، بيروت: دار الكتب العلميَّة، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

(١٣) **تفسير السَّمرقندي (المسمَّىٰ: بحر العلوم)**، للسَّمرقندي، أبي الليث نصر بن محمد بن أحمد (ت٣٦٧هـ)، ٣ مجلَّداتٍ، تحقيق: د. محمود عطرجي، بيروت: دار الفكر، د.ط.، د.ت.

(١٤) **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، أبي الفداء إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤)، ٤ مجلَّداتٍ، بيروت: دار الفكر، د.ط.، ١٤٠١هـ.

(١٥) **التَّفسير الكبير (المسمَّىٰ: مفاتيح الغيب)**، للرَّازي، فخر الدِّين محمد بن عمر التَّميمي الشَّافعي (٦٠٤هـ)، ٣٢ جزءًا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

(١٦) **التَّمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد**، لابن عبدالبرّ، أبي عمر يوسف بن عبدالله القرطبي (ت٤٦٣هـ)، ٢٤ جزءًا، تحقيق: مصطفىٰ بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة الأوقاف، د.ط.، ١٣٨٧هـ.

(١٧) **تهذيب الآثار وتفصيل الثَّابت عن رسول الله من الأخبار**، للطَّبري، أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطَّبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: محمود شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، د.ط.، د.ت.

(١٨) **جامع الأحاديث (الجامع الصَّغير وزوائده والجامع الكبير)**، للسّيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن (ت٩١١هـ)، د.ط.، د.ت.

(١٩) **جامع الأصول في أحاديث الرَّسول**، لابن الأثير الجزري، أبي السَّعادات المبارك بن محمد الشَّيبانيّ الجزريّ (ت٦٠٦هـ)، د.ط.، د.ت.

(٢٠) **الجامع لأحكام القرآن (المعروف بتفسير القرطبي)**، للقرطبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، ٢٠ جزءًا، القاهرة: دار الشَّعب، د.ط.، د.ت.

(٢١) **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٩هـ)، ١٠ أجزاء، بيروت: دار الكتاب العربي، الطَّبعة الرَّابعة، ١٤٠٥هـ.

(٢٢) **زاد المعاد في هدي خير العباد**، لابن قيِّم الجوزيَّة، أبي عبدالله محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب وعبدالقادر الأرنؤوط، ٥ مجلَّداتٍ، بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، الطَّبعة الرَّابعة عشرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

(٢٣) **الزُّهد**، لابن المبارك، عبد الله بن المبارك بن واضح المرزوي (ت١٨١هـ)، جزأين، تحقيق: حبيب الرَّحمن الأعظمي، بيروت: دار الكتب العلميَّة، د.ط.، د.ت.

(٢٤) **سنن أبي داود**، للسِّجستانيِّ، سليمان بن الأشعث (٢٠٢-

٢٧٥هـ)، ٤أجزاء في مجلَّدين، تحقيق: محمد محي الدِّين عبدالحميد، بيروت: دار الفكر، د.ط.، د.ت.

(٢٥) **الجامع الصَّحيح (المعروف بسنن التِّرمذيِّ)**، للتِّرمذيِّ، أبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سَورة (٢٠٩-٢٧٩هـ)، ٥ مجلَّداتٍ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، كمال يوسف الحوت، بيروت: دار الكتب العلميَّة، د.ط.، د.ت.

(٢٦) **السُّنن الكبرىٰ**، للبيهقيِّ، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت٤٥٨هـ)، ١٠ مجلَّداتٍ، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكَّة المكرَّمة: مكتبة دار الباز، د.ط.، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

(٢٧) **سير أعلام النُّبلاء**، للذَّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)، ٢٣ مجلَّدًا، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، الطَّبعة التَّاسعة، ١٤١٣هـ.

(٢٨) **شرح السُّنَّة**، للبغوي، الحسين بن مسعود (ت٥١٦هـ)، ١٥ جزءًا، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشَّاويش، دمشق: المكتب الإسلامي، الطَّبعة الثَّانية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

(٢٩) **شرح صحيح مسلمٍ**، للنَّووي، محيي الدِّين أبي زكريا يحيىٰ بن شرف (ت٦٧٦هـ)، ١٨ جزءًا في ٩مجلَّداتٍ، بيروت: دار إحياء التُّراث، الطَّبعة الثَّانية، ١٣٩٢هـ.

(٣٠) **شرح صحيح البخاريِّ**، لابن بطَّال، أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك البكري القرطبي (ت٤٤٩هـ)، ١٠ أجزاء، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الرِّياض: مكتبة الرُّشد، الطَّبعة الثَّانية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

(٣١) **شعب الإيمان**، للبيهقيِّ، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت٤٥٨هـ)، ٧ أجزاء، تحقيق: محمد السَّعيد بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلميَّة، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤١٠هـ.

(٣٢) **صحيح ابن حبَّان**، لأبي حاتم محمد بن أحمد بن معاذ التَّميمي للبستي، (ت ٣٥٤هـ)، ١٨مجلَّدًا مع الفهارس، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، الطَّبعة الثَّانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

(٣٣) **الجامع الصَّحيح**، للبخاريِّ، أبي عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي (١٩٤-٢٥٦هـ)، ٧ مجلَّداتٍ مع الفهارس، تحقيق الدكتور: مصطفىٰ ديب البغا، دمشق وبيروت: دار ابن كثير ودار اليمامة، الطَّبعة الرَّابعة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

(٣٤) **صحيح مسلم**، للقشيريِّ، أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج النَّيسابوري (٢٠٦-٢٦٠هـ)، ٥ مجلَّداتٍ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت: دار إحياء التُّراث، د.ط.، د.ت.

(٣٥) **الصَّمت وآداب اللسان**، لابن أبي الدُّنيا، أبي بكر عبد الله بن

محمد القرشي البغدادي (ت٢٨١هـ)، جزءٌ واحدٌ، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، بيروت: دار الكتاب العربي، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤١٠هـ.

(٣٦) **الطَّبقات الكبرىٰ**، لابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبي عبدالله البصري الزّهري (ت٢٣٠هـ)، ٨أجزاء، بيروت: دار صادر، د.ط.، د.ت.

(٣٧) **طرح التَّثريب في شرح التَّقريب**، للحافظ العراقي، زين الدِّين عبدالرحيم بن الحسين (ت٨٠٦هـ)، ٨مجلَّداتٍ، دار إحياء الكتب العربيَّة، د.ط.، د.ت.

(٣٨) **عمدة القاري**، للعينيِّ، بدر الدِّين محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ)، ٢٥جزءًا في ١٢ مجلَّدًا، بيروت: دار إحياء التُّراث، د.ط.، د.ت.

(٣٩) **عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم أبادي**، محمد شمس الحقِّ (ت١٣٢٩هـ)، ١٧ جزءًا، بيروت: دار الكتب العلميَّة، الطَّبعة الثَّانية، ١٩٩٥م.

(٤٠) **غريب الحديث**، للخطَّابي، أبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم البستي (ت٣٨٨هـ)، ٣ أجزاء، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، مكَّة المكرَّمة: جامعة أمِّ القرىٰ، د.ط.، ١٤٠٢هـ.

(٤١) **الفتاوىٰ الهنديَّة**، للشَّيخ نظام الدِّين البرهانبوري وجماعةٍ من

علماء الهند، ٦ مجلَّداتٍ (مطبوعٌ بحاشيتها الفتاوىٰ البزازيَّة، وفتاوىٰ قاضيخان)، بيروت: دار إحياء التُّراث العربي [مصوَّرةٌ عن الطَّبعة الأصليَّة للمطبعة الكبرىٰ الأميريَّة ببولاق-مصر]، الطَّبعة الرَّابعة، د.ت.

(٤٢) **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ١٤ مجلَّدًا، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ومحبِّ الدِّين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، د.ط.، ١٣٩٧هـ.

(٤٣) **فيض القدير شرح الجامع الصَّغير**، للمناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي (ت١٠٣١هـ)، ٦ أجزاء، مصر: المكتبة التِّجاريَّة الكبرىٰ، الطَّبعة الأولىٰ، ١٣٥٦هـ.

(٤٤) **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، لعزِّ الدِّين بن عبدالسَّلام، عبدالعزيز السّلمي (ت٦٦٠هـ)، جزءان، بيروت: دار الكتب العلميَّة، د.ط.، د.ت.

(٤٥) **لسان العرب**، لابن منظور، جمال الدِّين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، ١٥ مجلَّدًا، بيروت: دار صادر، الطَّبعة الأولىٰ، د.ت.

(٤٦) **مجمع الزَّوائد**، للهيثمي، علي بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ)، ١٠ مجلَّداتٍ، القاهرة: دار الريَّان، د.ط.، ١٤٠٧هـ.

(٤٧) **المجموع**، للنَّووي، أبي زكريا يحيىٰ بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، ٢٣ مجلَّدًا، تحقيق وتكملة: محمد نجيب المطيعي، جدَّة: مكتبة الإرشاد، د.ط.، د.ت.

(٤٨) **المستدرك علىٰ الصَّحيحين**، للحاكم، أبي عبدالله محمد بن عبدالله النَّيسابوري (٣٢١-٤٠٥هـ)، ٤مجلَّداتٍ، تحقيق مصطفىٰ عبدالقادر عطا، بيروت: دار الكتب العلميَّة، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

(٤٩) **المسند**، للإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني (ت٢٤١هـ)، ٦ مجلَّداتٍ، مصر: مؤسَّسة قرطبة، د.ط.، د.ت.

(٥٠) **مسند الشَّافعي**، محمد بن إدريس أبي عبد الله الشَّافعي (ت٢٠٤هـ)، جزءٌ واحدٌ، بيروت: دار الكتب العلميَّة، د.ط.، د.ت.

(٥١) **مصباح الزُّجاجة**، للبوصيريِّ، أحمد بن أبي بكر الكناني (ت٨٤٠هـ)، ٤ مجلَّداتٍ، تحقيق: محمد الكشناوي، بيروت: دار العربيَّة، الطَّبعة الثَّانية، ١٤٠٣هـ.

(٥٢) **مصنَّف ابن أبي شيبة**، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي (ت٢٣٥هـ)، ٧مجلَّداتٍ، تحقيق: كمال الحوت، الرِّياض: مكتبة الرُّشد، الطَّبعة الأولىٰ، ١٤٠٩هـ.

(٥٣) **مغني المحتاج إلىٰ معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، للشِّربيني،

شمس الدِّين محمد بن محمد الخطيب (ت ٩٧٧هـ)، ٦ مجلَّداتٍ (مع حاشية أحمد بن قاسم العبادي ت٩٧٧هـ)، بيروت: دار الكتب العلميَّة، د.ط.، د.ت.

(٥٤) **المغني عن حمل الأسفار**، للحافظ العراقيِّ، أبي الفضل زين الدِّين عبدالرَّحيم بن الحسين (ت٨٠٦هـ)، جزءان، تحقيق: أشرف عبد المقصود، الرياض: مكتبة طبرية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

(٥٥) **مقاييس اللغة**، لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريَّا (ت٣٩٥هـ)، ٦مجلَّداتٍ، تحقيق: عبدالسَّلام هارون، بيروت: دار الجيل، د.ط.، د.ت.

(٥٦) **ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال**، للذَّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)، ٨ مجلَّداتٍ، تحقيق: علي معوض، وعادل عبدالموجود، بيروت: دار الكتب العلميَّة، الطَّبعة الأولىٰ، ١٩٩٥م.

(٥٧) **النِّهاية في غريب الأثر**، لابن الأثير الجزريِّ، أبي السَّعادات مبارك بن محمد (ت٦٠٦هـ)، ٥مجلَّداتٍ، تحقيق: طاهر الزَّاوي، ومحمود الطَّناحي، بيروت: المكتبة العلميَّة، د.ط.، ١٣٩٩هـ.



فهـرس الـموضوعـات

تم بحمد الله